مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٠٥

الثلاثاء، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد بيادجيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد فيرناندیث ريفيلو
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فارفيركا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/604)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/604)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، البرازيل، بيرو، شيلي، كولومبيا، المكسيك، هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوري بريتويت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غيوم دابوي، رئيس القسم السياسي في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/604، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري بريتويت.

السيدة أونوري بريتويت (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لجمهورية الصين الشعبية على عقد جلسة اليوم بشأن هايتي بصفتها رئيسة مجلس الأمن.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود بصفة خاصة أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك جميع الدول الأعضاء التي تعمل في شراكة مع هايتي في عملية توطيد الاستقرار في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

قبل أقل من ثلاثة أشهر من إغلاق البعثة والانتقال إلى بعثة حفظ سلام أصغر، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تظل هايتي ماضية في طريقها نحو تحقيق الاستقرار وتوطيد الديمقراطية.

وكما أبرزتُ خلال إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7920)، فإن قرب إنجاز الدورة الانتخابية في وقت سابق من هذا العام فتح حيزا سياسيا لكي تبدأ الحكومة الجديدة معالجة العديد من التحديات التي تواجه البلد، واستخدام هذه الفرصة الفريدة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والفقر والاستبعاد والإفلات من العقاب. ومنذ ذلك الحين، اتُّخذتْ خطوات أولية تهدف إلى التغلب على المشاكل الطويلة الأمد في مجالات الحوكمة وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

إن الحكومة، بقيادة الرئيس جوفنيل موييز ورئيس الوزراء جاك غي لافونتان، قد أكدت مجددا وعد حملة الرئيس بتحويل الدولة وتحديثها لتحسين تلبية احتياجات الناس وإعمال حقوقهم والشروع في عملية إصلاح مؤسسي تشمل جميع قطاعات المجتمع. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الحكومة برنامجاً يتمحور حول أولويات الأمن والعدالة والطاقة والتعليم والصحة

والزراعة وتحقيق اللامركزية، مع التركيز على المساءلة والشفافية فضلا عن مكافحة الفساد، وهو شرط لا غنى عنه من أجل استعادة الثقة بين المواطنين والدولة، وكذلك النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وفي حين أن هذه الالتزامات لم تعززها بعد تدابير ملموسة، أطلقت السلطة التنفيذية برنامجها الرائد للتنمية ”قافلة التغيير“، في خمس من مقاطعات هايتي العشر، بغية تعزيز تقديم الدولة للخدمات وتحسين الظروف المعيشية للسكان، لا سيما في المناطق الريفية. ويعتبر هذا البرنامج الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي واستراتيجية التنمية للحكومة ويتمحور حول تنشيط الإنتاج الزراعي والاستثمار في الهياكل الأساسية العامة، بغية زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا المناخ بعد الانتخابات، مع الانخفاض الكبير في الاستقطاب السياسي وفي سياق تحسين العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، اعتُمد جدول أعمال تشريعي مشترك، لأول مرة في ١٠ سنوات. مهّد هذا الأمر الطريق لتعزيز التعاون بين هذين الفرعين من فروع السلطة، وهو أمر ضروري لتنفيذ خطة الإصلاح الطموحة. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة اتخاذ قرارات صعبة وخفضت الإعانة الحكومية للنفط والبنزين، بهدف تقليل الضغوط المالية وفتح المجال للاستثمارات العامة الأخرى، بينما بدأ البرلمان استعراض تشريعات رئيسية لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز هياكل الحوكمة واستعادة مؤسسات الدولة.

واستشرافاً للمستقبل، وكي يستفيد البلد استفادة كاملة من الفرصة التي نشأت في أعقاب العملية الانتخابية، ستكون هناك حاجة إلى تدابير إضافية لتوطيد مكاسب الأمن والاستقرار التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية، وإيجاد قدر أكبر من التماسك الاجتماعي والسياسي والتعزيز الحقيقي لمؤسسات الدولة حتى تتمكن من تلبية احتياجات شعب هايتي.

وفي هذا الصدد، يُشجعني وعد حملة الرئيس موييز بإطلاق حوار وطني واسع بهدف تكوين رؤية مشتركة للتقدم وصياغة خطة إصلاح مؤسسي ذات أولويات تعالج التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحاً. وتتطلب عملية الحوار هذه إجراء شاملا من جانب جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لوضع خطة تطلعية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة. وتُشجعني دعوات شريحة واسعة من المجتمع الهايتي إلى إجراء إصلاحات لتبسيط الدورة الانتخابية وإنشاء مجلس انتخابي دائم وتعزيز هيئات الرقابة القانونية، من بين أمور أخرى، بغية تحقيق استقرار المؤسسات الديمقراطية في البلد وإصلاح إدارتها.

وفيما يتعلق بتعزيز المؤسسات والإصلاحات، أود أن أكرر دعوتي جميع الأطراف الفاعلة، التنفيذية والتشريعية، للتحرك بسرعة لاستعادة السلطة القضائية كاملة وتعزيز استقلالها عن طريق ملء المناصب الرئيسية، كخطوة أولى، دون مزيد من التأخير. ومن دواعي القلق أن الفرع الثالث من فروع السلطة لم يبلغ بعد مستوى العمل بشكل كامل. يتعين أيضاً ملء الوظائف الرئيسية في مكتب أمين المظالم والمجلس الدستوري على سبيل الأولوية بغية تعزيز سيادة القانون والتمتع بحقوق الإنسان. إن عدم إحراز تقدم ملموس في ميدان سيادة القانون له تأثيرات سلبية على حياة الناس وحقوق الإنسان وعلى مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، أكرر مناشدتي من أجل اتخاذ إجراءات حازمة لكي يتم أخيرا تحديث النظام الجنائي من خلال اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، المعروضين حالياً على البرلمان.

من دون نظام للعدالة يعمل بشكل سليم، لا يمكن للشرطة الوطنية الهايتية توفير الأمن الفعال لجميع المواطنين الهايتيين، ولن تصل الاستثمارات المحلية والدولية في قوة الشرطة الوطنية إلى إمكاناتها الكاملة.

ومع تزايد قوة وأداء الشرطة الوطنية، يجب أن تهدف جميع الجهود إلى إيجاد الإطار اللازم لإقامة العدالة وسيادة القانون على نحو فعال. ويشمل ذلك مسؤولية الدولة عن ضمان الحفاظ على الطابع غير السياسي والمستقل للسلطة القضائية والشرطة الوطنية. ويشمل أيضاً الحاجة إلى مواصلة ترتيب الحكومة لأولويات التنمية المؤسسية وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية. إن توفير الموارد المالية الكافية للشرطة وإدارة السجون لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ سيكون بمثابة مؤشر على التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف، في خضم تصميمها على إعادة تشكيل قوة دفاع وطني.

وبينما لا تزال الحالة الأمنية مستقرة نسبياً، بما في ذلك في المناطق التي سحبت البعثة قواتها منها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، تتزايد أهمية التنفيذ الصارم للإصلاحات وخطط إجراء حوار جامع لتوطيد المكاسب المسجلة حتى الآن على نحو مستدام وتمهيد الطريق للانتقال من بعثة لتحقيق الاستقرار إلى بعثة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن تشكيل جدول الأعمال الأمني والسياسي والاجتماعي والإنمائي في هايتي إلا من جانب السلطات الوطنية والشعب الهايتي، وتقع مسؤولية مواصلة توطيد مكاسب الاستقرار على عاتق الشعب الهايتي. ويمكن للدعم المقدّم من الجهات المانحة والذي تشتد الحاجة إليه أن يُساعد ويكمّل الجهود التي تقودها هايتي حسب الحاجة والرغبة. وفي هذا السياق، أُثني على حكومة هايتي للقيادة التي أظهرتها لتحديد خطة التنمية وتنشيط هيكل تنسيق المعونة. وستكون هذه القيادة المستمرة لا غنى عنها لترجمة رؤية الحكومة إلى إجراءات ومواءمة الدعم المقدم من المانحين مع الاستراتيجيات والنتائج المحددة بوضوح.

ومن هذا المنطلق، صُمم خفض قوام بعثة الأمم المتحدة والعملية الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية، لضمان النقل التدريجي والمنظم للمهام الأمنية والمدنية إلى مؤسسات الدولة. ومع انتقال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار إلى بعثة لدعم نظام العدالة في هايتي والتركيز بصفة محددة على سيادة القانون وتطوير الشرطة وحقوق الإنسان، توشك خطة انتقال مشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة على الاكتمال. وحددت الخطة احتياجات الاستقرار المتبقية والمجالات ذات الأولوية للمشاركة المستمرة بين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة، بعد انسحاب حفظة السلام في هايتي من بعض المناطق، بما في ذلك تحقيق اللامركزية وإدارة الحدود وقضاء الأحداث ومجالات معينة من مجالات الشرطة التخصصية.

وفيما تواصل البعثة تنفيذ الخطة المتكاملة لتخفيض قوام البعثة حتى إغلاقها، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وكفالة انتقال منظم للولايات الأساسية إلى بعثة دعم نظام العدالة، ستكون شراكة المجتمع الدولي مع هايتي وكذلك تقديم الدعم المستمر والمنسّق لخطة الإصلاح في هايتي شديدة الأهمية.

لذلك، أشكر جميع شركاء وأصدقاء هايتي الدوليين على مواصلة تقديم الدعم المالي والسياسي لهايتي وعلى إيمانهم بقدرة البلد على وضع أسس التغيير الدائم والتنمية المستدامة والاستقرار، بما يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع. وبتلك الروح، أدعو شركاء هايتي إلى مواصلة تقديم الدعم الأمثل للسلطات الهايتية والشعب الهايتي للاستفادة الكاملة من الفرصة التي أوجدوها هم أنفسهم.

وأخيرا، أشكر جميع زملائي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم والتزامهم خلال فترة التغيير الصعبة هذه بالنسبة لهايتي ولمنظومة الأمم المتحدة في البلد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية التي توضح بجلاء، إلى جانب تقرير الأمين العام (S/2017/604)، أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تسير بنجاح على الطريق المؤدي إلى إغلاقها وأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في طريقها لتحل محلها بحلول ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

أبدأ بالإشادة بالممثلة الخاصة أونوري بريتويت، وكذلك بالبلدان المساهمة بقوات، لما قدمته من دعم إلى بعثة الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية. لقد خطت هايتي خطوات واسعة صوب الديمقراطية والاستقرار بفضل قيادة وتفاني الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أولا، أشدد على أهمية الانتقال السلس بين البعثتين، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة. ويسرنا أن نسمع أنه قد تم بالفعل إحراز تقدم جيد. فقد انسحب، حتى الآن، نصف العنصر العسكري وإحدى وحدات الشرطة الـ ١١ من هايتي دون وقوع حوادث. ووردت بالفعل تقارير عن حدوث انخفاض في مستويات الأنشطة الإجرامية والاحتجاجات المدنية. ونشيد بنقل المهام من العنصر العسكري إلى الشرطة الوطنية الهايتية في الجزء الشمالي من البلد وفي بعض أشد المناطق حساسية من الناحية الأمنية في بور – أو – برنس. كما نثني على نقل المهام من البعثة إلى الحكومة المضيفة وفريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا، أود أن أشدد على أن العمل الذي بدأته البعثة لم ينته بعد. وستشمل المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سيادة القانون وتطوير الشرطة، وكذلك حقوق الإنسان. فالنظام القضائي برمته، بما في ذلك السجون والقضاء، بحاجة إلى إصلاحات كبيرة وثمة أهمية خاصة للتركيز على سيادة القانون في هذه المرحلة. وبينما تسير الشرطة والسلطة القضائية جنبا إلى جنب، فإن تعزيز قدرات القطاعين أمر ضروري لترسيخ سيادة القانون في هايتي وللتصدي للتحديات الملحة كارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون. كما ندعو إلى زيادة الاهتمام بالحالة الاقتصادية في هايتي وبالتحديات المتعلقة بالتأهب للحالات الإنسانية وللكوارث، والتي ينبغي إعطاؤها الأولوية حتى تكون هايتي مستعدة للأزمة التالية.

والولايات المتحدة مستعدة لتقديم ما يمكنها من مساعدة. وقد ظللنا أحد أقوى الشركاء الدوليين لهايتي لأكثر من ٣٠ عاما. وسنواصل، بالتعاون مع حكومة هايتي والمجتمع الدولي، دعم تعزيز أمن هايتي العام وتطورها الديمقراطي ونموها الاقتصادي.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية الشاملة. إننا نذكر بحرارة زيارتنا إلى هايتي في الشهر الماضي ونقدر لها مساعدتها في تيسير تلك الزيارة.

وننوه ببعثة مجلس الأمن إلى هايتي، التي جاءت في وقتها تماما، والتي أتاحت لنا فرصة فريدة لرؤية الإنجازات التي حققها البلد حتى الآن بشكل مباشر على الرغم من العقبات الخطيرة التي واجهها بسبب عدم الاستقرار السياسي ووقوع كارثتين طبيعيتين كبيرتين. وقد تمكنا من إظهار تضامن ودعم مجلس الأمن الموحدين لحكومة هايتي وشعبها الصامد من أجل تعزيز بلدهم ومؤسساتهم.

وترحب كازاخستان بالتطورات الإيجابية العديدة في هايتي في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك بناء الاستقرار المؤسسي والسياسي، مثل إكمال أول ١٠٠ يوم للإدارة الجديدة والمبادرة الرائدة للرئيس موييز، ”قافلة التغيير“، والخطة التشريعية المشتركة التي تشمل ٥١ مشروع قانون، ترمي إلى تحسين مناخ الأعمال

التجارية وتعزيز قيام الدولة بوظائفها وكفالة تحسين تخطيط الأراضي. واعتماد الخطة الاستراتيجية الخمسية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ أمر واعد وبالتالي يتطلب موارد مالية كافية ودعما تدريبيا من المجتمع الدولي.

كما نشيد بإشارة الأمين العام في آخر تقرير له (S/2017/604) إلى أن استمرار سحب العناصر العسكرية والشرطية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والنقل التدريجي للمهام إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يتم بسلاسة ومن دون عراقيل. وفي الوقت نفسه، لا تزال هايتي تواجه صعوبات هائلة ولم تتغلب بعد على التحديات العديدة والمعقدة فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والمؤسسات السياسية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستثمارات التجارية من خارج البلد.

وإننا ندعو حكومة هايتي إلى بذل كل جهد ممكن للنجاح في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية بغية ضمان وضع ترتيبات أمنية كافية، لا سيما في المناطق الجغرافية والمجالات الوظيفية التي انسحبت منها القوات وقوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

ويجب أن تظل مسألة الكوليرا في هايتي في محور تركيز الأمم المتحدة. ونرحب بأن الاستجابة المكثفة في مكافحة الكوليرا أدت إلى انخفاض كبير في حالات الاشتباه بالإصابة بالكوليرا. وتشارك كازاخستان، في ذلك الصدد، الأمين العام دعوته المجتمع الدولي والجهات المانحة للتبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي. ويمكن أن يكون لذلك تأثير مباشر وفوري على إنقاذ الأرواح في هايتي والتصدي لمعاناة الكثير من الهايتيين.

وإذ تنسحب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، نشيد، مع الامتنان، بجهودها الدؤوبة لتحقيق الاستقرار والسلام لهايتي منذ إنشائها في عام ٢٠٠٤. وتتمثل مهمتنا اليوم في تمهيد السبيل لولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة والمتمثلة في الدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وتشريعية وقضائية وجنائية بغية تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وستحتاج هايتي إلى المساعدة في إجراء انتخاباتها الوطنية. ويستدعي الخفض الكبير لعدد الموظفين المدنيين في البعثة الجديدة الاستعانة بموظفين وطنيين ودوليين على السواء، يجري اختيارهم على أساس تنافسي عال. وفي الوقت نفسه، يتعين على فريق الأمم المتحدة القطري أن يضطلع، مع سائر منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بقدر أكبر من المسؤولية عن مهام بناء السلام والتنمية المستدامة.

وأخيرا، أكرر التزام كازاخستان القوي بدعم جهود هايتي في تحقيق السلام والتقدم والازدهار.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على عرضها تقرير الأمين العام (S/2017/604) وعلى تقييم الحالة في البلد خلال الفترة الحرجة للانتقال التدريجي من بعثة الأمم المتحدة الحالية إلى بعثة لدعم العدالة.

ومن ثم، فقد أيدنا في نيسان/أبريل اتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، مع مراعاة الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في تحقيق استقرار الحالة في البلد والحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي. ويؤكد أعضاء مجلس الأمن، بصورة متكررة في بياناتهم، على أهمية الفترات الانتقالية ويشددون على أنه متى أُنجزت هذه المرحلة، يمكننا الحكم على فعالية منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة. ولذلك، فقد أولينا اهتماما شديدا بصفة خاصة لتقرير الأمين العام.

ونلاحظ التقييمات الإيجابية للعملية السياسية في البلد، متمثلة في إنشاء حكومة وإكمال أول ١٠٠ يوم في إدارة الرئيس موييز والتقدم التدريجي في تحسين التشريعات الجنائية الوطنية،

فضلا عن وضع الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ونحيط علما بالرأي القائل بأن هايتي تقف على أهبة الاستعداد لتحمل المسؤولية عن التصدي باستقلالية لهذه التحديات.

غير أن تحليل الإحصاءات الواردة في التقرير خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتصل بالانتهاكات وبعدد العمليات التي قام بها أصحاب الخوذ والقبعات الزرق يبين الحاجة إلى التركيز المستمر على المسائل الأمنية. وتواجه البعثة والأمانة العامة ومجلس الأمن التحدي المتمثل في ضمان ألا تؤدي الإصلاحات المقررة إلى فراغ أمني.

وبالتالي يجب أن يتم الخفض التدريجي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة ومستويات القوات بطريقة تتسم بالحذر البالغ. ولا بد من التأكد من أن الحكومة ستتمكن من ضمان الأمن والهدوء لشعب الهايتي على نحو مستقل وكامل.

ويركز النصف الثاني من التقرير على الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. مرة أخرى، نود أن نسلط الضوء على ما أشرنا إليه في نيسان/أبريل عندما اتخذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) (انظر S/PV.7924). في السنوات الأخيرة، أيد مجلس الأمن بقوة أن تكون ولايات البعثات مفهومة وصريحة ويمكن إنجازها. كان ذلك هو الأساس عندما كنا نعمل على القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). وفي نهاية المطاف، فإن القرار ينص صراحة على أن المجلس ”يقر بالمسؤولية الرئيسية لهايتي، حكومة وشعبا، وبتوليها زمام الأمور“. وتجري الإشارة إلى ذلك أيضا في الفقرة ٦ التي تركز على ولاية البعثة. وتنص على أن ”تكلف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بمساعدة حكومة هايتي“.

وفي ذلك السياق، لاحظنا أن الصيغة التي تركز على عمل البعثة المقبلة غامضة بعض الشيء ويمكن أن تفسر بطريقة توحي بأن البعثة لديها مهام وأولويات مستقلة يجب أن تدعمها الحكومة. وسنتابع عن كثب العمل في ذلك السياق، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تقديم خدمات جيدة ورصد حالة حقوق الإنسان. ويجب أن تنفذ تلك المهام بشكل يتماشى تماما مع الولاية التي أسندها مجلس الأمن.

وفي الختام، نكرر ما ذكره المجلس مرارا استنادا إلى الخبرة. لن يتسن الدعم الفعال للأمم المتحدة إلا عندما يكون هناك تعاون قائم على الثقة مع الدولة المضيفة إذ تتولى دور القيادة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة السيدة أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية اليوم. وأود أن أشيد بالعمل الهام الذي اضطلعت به خلال فترة عملها في هايتي. من المشجع أن نسمع أن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ماض في مساره.

ومن الأهمية بمكان أن يستمر ذلك. فالانتقال السلس والمنظم سيبعث برسالة واضحة إلى شعب هايتي وحكومتها مفادها أن علاقة الأمم المتحدة مع هايتي قد تغيرت ولكن التزامنا لم يتغير. إن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي تمثل فصلا جديدا في دعم الأمم المتحدة لهايتي. إن تركيزها الثلاثي على الشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان سيساعد هايتي على تناول فرصها وتحدياتها في المستقبل بشكل مستقل لأول مرة منذ عدة عقود. ونجاح تنفيذ مهمة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سيتيح لها في نهاية المطاف مغادرة هايتي، بعد أن أرست الإطار للأمن والاستقرار الذي يمكن لأبناء هايتي مواصلة البناء عليه بأنفسهم.

أعلم أن أمام هايتي والأمم المتحدة على حد سواء الكثير من العمل. وأظن أن القليل منا الذين قد قاموا مؤخرا بزيارة هايتي يعتقدون أن النجاح مضمون. في الأسابيع التالية للزيارة، صرت أعتقد أن هناك شروطا أساسية ثلاثة لازمة لنجاح بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

الشرط الأول للنجاح يتطلب أن تكون البعثة الجديدة مجهزة بالأدوات الصالحة لتحقيق الغرض المنشود ومضاهاتها باحتياجات هايتي. فعلى سبيل المثال، لتعزيز تطوير قدرة شرطة هايتي، سيحتاج قائد شرطة الأمم المتحدة لضباط يتمتعون بالمهارات التقنية واللغوية المناسبة للانخراط بشكل مجد مع نظرائهم المحليين. وثمة مثال آخر هو فريق الأمم المتحدة القطري. التحليل والبرمجة المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سيساعد على كفالة أن تكون في وضع أفضل لدعم إصلاح العدالة على المدى الطويل في هايتي. وكما أشار الأمين العام في أحدث تقاريرة (S/2017/604) عن حق، كافة أدوات الأمم المتحدة ستحتاج إلى أن تكون أكثر فطنة من الناحية السياسية إن كان لها حفز التغيير. وفي الواقع، أدوات الأمم المتحدة لا تحقق سوى اليسير.

أما الشرط الثاني للنجاح هو تبني الحكومة تحديات هايتي وتحملها بشكل استباقي مسؤوليات جديدة. إن سد الفجوة التي ستتركها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا يقع أساسا على عاتق البعثة الخلف، بل على حكومة هايتي ومؤسساتها سدها. وهذا يعني إمداد شرطة هايتي بالمعدات المناسبة والمرتبات وعدم تبديد تلك الموارد الشحيحة في مجالات أخرى. وكما حددت الممثلة الخاصة، فإنه يعني الاستثمار في نظام للعدالة يحمي جميع الهايتيين بسيادة القانون، وعدم ترك مجال لازدهار الفساد وتفاقم الإفلات من العقاب. ويعني تعيينات هامة في المحكمة العليا وتحقيق الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها عبر البرلمان. وأخيرا، فإنه يعني القيام بالكثير للتصدي لآفة العنف الجنساني. وكل هذا يتطلب أن تتماشى أولويات السياسيين في هايتي مع أولويات شعب هايتي.

والشرط الثالث للنجاح يتعلق أيضا بتحمل المسؤولية. على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وكامل الأمم المتحدة مواصلة استعادة ثقة شعب هايتي. أثناء رحلتنا إلى هايتي، سمعنا عن مسألتين أضرتا بسمعة الأمم المتحدة. مسألة تتعلق بالكوليرا – وهي مأساة لشعب الهايتي وعقبة تحول دون تحول دور الأمم المتحدة في هايتي. ويسرني أن سمعت أن معدلات الإصابة قد انخفضت. وقد أوشكنا على القضاء على تلك الآفة، وشأن سفير كازاخستان، أدعو الجهات المانحة إلى بذل ما في وسعها لتحقيق ذلك.

أما القضية المأساوية الأخرى التي أضرت بسمعة عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الانتشار الصادم للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام الذين أرسلهم المجلس في الماضي إلى هايتي. لقد تركت تلك الجرائم ندوبا عميقة في جميع أنحاء البلد. وإن أردنا أن نطلب من الناس الثقة في قوات حفظ السلام وبعثتهم، لا يمكننا أن نسمح لذلك أن يحدث مرة أخرى – لا في هايتي ولا في أي مكان. وقد اتفقنا على إطار عمل واضح من خلال القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦). ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتراجع عن تلك الالتزامات.

في الختام، تتطلع المملكة المتحدة إلى انتقال سلس ومنظم خلال الأشهر القليلة المقبلة. كما نأمل أن تستمر تلك الشروط الثلاثة: بعثة مجهزة بالأدوات المناسبة، حكومة على استعداد للقيادة بشأن تحديات هايتي وشعب على استعداد أن يثق في الأمم المتحدة مرة أخرى، في المرحلة المقبلة لعلاقة الأمم المتحدة بهايتي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في البلد.

ترحب أوكرانيا بأن الفترة الطويلة من عدم الاستقرار المؤسسي التي شابت العملية الانتخابية في هايتي يبدو أنها قد انحسرت. وبالرغم من الصعوبات الجمة، يسرنا أن البلد قد عاد إلى النظام الدستوري، استنادا إلى إرادة الناخبين.

ونثني على السلطات الهايتية لاتخاذ خطوات إيجابية لاستعادة المؤسسات الديمقراطية ونهنئ الشعب الهايتي الذي، بينما يواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية، قد تمكن من إعادة النظام في البلد. ونشدد على ضرورة تركيز جهود جميع الجهات السياسية الفاعلة على ضمان تحقيق الاستقرار والأمن بوصفهما عناصر حاسمة لتوطيد الديمقراطية. ولا غنى عن تحقيق الوحدة على أوسع نطاق ممكن لبلوغ أهداف من قبيل تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وكفالة احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني وإنهاء الإفلات من العقاب، فضلا عن ضمان المساءلة.

وتثني أوكرانيا على الدور الهام الذي اضطلعت به البعثة طيلة السنوات الـ ١٣ الماضية في كفالة الاستقرار والأمن خلال أوقات صعبة بصفة خاصة، مثل الانتخابات التي جرت مؤخرا أو الإعصار ماثيو. إن مساهمتها في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية أمر لا غنى عنه.

في نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة ٦ أشهر نهائية. كما حدد القرار الإطار القانوني للانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونرحب بالاهتمام الخاص الذي أولاه التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/604) للتخطيط لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وخاصة بشأن قضايا سيادة القانون وحقوق الإنسان.

خلال زيارته الأخيرة إلى هايتي، استعرض مجلس الأمن تنفيذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، بالتركيز على الانتقال السلس من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ورأى المجلس أنه على الرغم من تحسن الحالة الأمنية في هذا البلد الكاريبي، لكنها لا تزال هشة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان كفالة الإعداد الجيد لاستمرار وجود الأمم المتحدة حتى نتجنب تكرار أخطاء الماضي.

ونعتبر أن استمرار العمل لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية أساسي.

وأبرز تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا المكاسب التي تحققت على مر السنين في تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وفي الوقت نفسه، فإن مواصلة تعزيز تلك الإنجازات أمر حيوي.

ونود، من جهة أخرى، أن نؤكد ضرورة استمرار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف وشركاء هايتي الإقليميون، علاوة على فرادى الدول، بهدف دعم الأمن والتنمية في هايتي في المدى البعيد. وتشكل هذه الجهات الفاعلة والأمم المتحدة والهيئات الوطنية والدولية الركائز الثلاث الأساسية التي تدعم استقرار البلد.

ونحن نسلم بأن جهودا وطنية وإقليمية ودولية كبيرة قد بُذلت لمكافحة الكوليرا. ومع ذلك، لا تزال هايتي تواجه تحديات كبيرة تعترض هذه الجهود. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٦١/٧١ باء في ١٣ تموز/يوليه بتوافق الآراء، والذي أكد من جديد الدعم للنهج الجديد الذي تتبعه المنظمة في مكافحة الكوليرا في هايتي، بما في ذلك إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي. كما دعا القرار الدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والجهات الأخرى إلى تقديم الدعم المالي لهذه المبادرة.

وإذ نغتنم هذه الفرصة، نود أيضا أن نرحب بتعيين السيدة جوزيت شيران، مبعوثة خاصة للأمين العام لهايتي. ونتمنى لها كل النجاح في المهمة الصعبة المتمثلة في تنفيذ نهج الأمم المتحدة الجديد للحد من آثار الكوليرا في هايتي ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام وخطة التنفيذ في هايتي لعام ٢٠٣٠.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على إحاطتها الإعلامية، ولكن أيضا، وفي المقام الأول، على عملها وعلى تفانيها.

تؤيد أوروغواي البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

بمطالعة هذا التقرير للأمين العام عن البعثة (S/2017/604)، نجد الكثير مما يبعث على الارتياح وأخبارا أخرى لا تزال تسبب لنا القلق. ويسرنا أن نعلم أن هايتي تواصل المضي قدما في تعزيز ديمقراطيتها واستقرارها. ومن الأمور الإيجابية قيام الرئيس جوفينيل موييز بوضع خريطة طريق لتوجيه الحكومة، تركز على الأمن والعدالة والطاقة والتعليم والصحة والزراعة، وتتضمن استراتيجية لتحقيق اللامركزية. ونلاحظ أن الشرطة الوطنية الهايتية تواصل تعزيز قدرتها على توفير الأمن وضمان التقيد بالقانون في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، يسرنا أيضا أن نعلم بانخفاض عدد حالات اشتباه الإصابة بالكوليرا وما يتصل بها من وفيات، نتيجة للجهود التي تبذلها حكومة هايتي وشركاؤها الدوليون.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية الهشة في البلد وقلة منعة شعبه. وسيتطلب التخفيف من حدة حقائق الواقع هذه أن تركز الحكومة جهودها ومواردها في المجالات التي تم تحديدها باعتبارها أولويات. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإنه حتى ١٩ أيار/مايو، كان ٢,٣٥ مليون شخص في هايتي يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، فيما يعاني ما يزيد على ١٤٣ ٠٠٠ آخرين من سوء التغذية الحاد.

وبالنظر إلى هذه الاحتياجات الهائلة، يجب أن نعرب بكل وضوح وصراحة عن قلقنا البالغ من أن السلطات الهايتية تفكر حتى في إعادة تعبئة القوات المسلحة الهايتية، الأمر الذي من شأنه بوضوح أن يحول الموارد البشرية والمالية بعيدا عن المجالات التي تتطلب اهتماما عاجلا. وينبغي إعطاء الأولوية لجميع المبادرات التي تحقق فوائد مباشرة للشعب الهايتي وتعزز مؤسسات الدولة. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل حجم التكاليف الاستثمارية والتشغيلية اللازمة لإعادة تفعيل هذه القوات المسلحة، في وقت يواجه فيه البلد الكثير من الاحتياجات الملحة التي يتعين تلبيتها.

ونعتقد أنه يجب تركيز الطاقات والموارد على زيادة تعزيز وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من الوفاء لأقصى حد بمهمة ضمان الأمن الوطني. وحتى الآن، تركز الجهود الوطنية والدولية على ذلك، ويجب أن يستمر الأمر على هذا المنوال إذا ما أردنا أن نتجنب المساس بالمكاسب التي تحققت في مجال الأمن على مدى ١٣ عاما من وجود البعثة. وسيكون من المؤسف تبديد هذه الإنجازات بسبب التوترات الناجمة عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعلقة، إلى جانب أوجه الضعف الأخرى في مؤسسات البلد، مثل أوجه القصور في المؤسسات القضائية وحالة حقوق الإنسان. ونحن نؤيد الدعوات التي وجهتها الممثلة الخاصة للأمين العام والخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، ومنظمات المجتمع المدني، إلى حكومة هايتي من أجل إنشاء وزارة مستقلة لحقوق الإنسان.

نلاحظ أن الإجراءات التي اتُخذت في سياق انسحاب البعثة تسير بسلاسة، ولم يكن لها أي أثر سلبي واضح على الحالة الأمنية العامة في البلد. فقد انسحبت قوات أوروغواي في ١٥ نيسان/أبريل، مُكلّلة بالنجاح مرحلة مدتها ١٣ عاما من الدعم والمساعدة لهايتي وشعبها على أرض الواقع، وهي المرحلة التي بدأت مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٤. واليوم، يتمثل هدفنا في الحفاظ على المكاسب التي حققناها بشق الأنفس وتحسين الحالة العامة للبلد عن طريق البحث عن سبل التعاون الأخرى الممكنة.

واعتماد الخطة الانتقالية بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، التي تحدد الاحتياجات والأهداف ذات الأولوية بالنسبة لهايتي، يمثل تتويجا للعمل الذي تم القيام به في مجال التخطيط لضمان الانسحاب السلس للبعثة. وفيما يتعلق بخطط تنظيم وتفعيل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، يزودنا تقرير الأمين العام بقدر كبير من المعلومات بهذا الشأن، مما يدل على الطابع المهني للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات الهايتية.

إن ولاية البعثة الجديدة ستتطلب مساعدة حكومة هايتي في تعزيز مؤسسات سيادة القانون؛ ودعم الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها؛ ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتحليلها، وبالتالي تلبية الاحتياجات الراهنة في هايتي. ولن تنجح البعثة الجديدة في ولايتها إلا إذا حظيت بكامل دعم السلطات الهايتية.

السيد مصطفى (مصر): أتوجه بخالص الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على إحاطتها الوافية ونثمن جهودها والعمل الدؤوب الذي تقوم به وجميع أفراد فريقها، من مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة، من أجل تعزيز الاستقرار طويل الأمد في هايتي. وهي الجهود التي لمسناها بوضوح خلال زيارة المجلس الأخيرة إلى هايتي.

ترحب مصر بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والأمن في هايتي، ولا سيما من حيث قيام البرلمان في ٢٢ آذار/مارس بتأييد تولي رئيس الوزراء والحكومة الجديدة لمهامهما وبالنتائج النهائية للانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا في هايتي. وتعرب مصر عن أملها في أن ينتج عن عودة هايتي إلى النظام الدستوري وإعادة تفعيل المؤسستين التنفيذية والتشريعية بشكل كامل تعزيز للاستقرار المؤسسي والسياسي وزيادة قدرتها على التصدي للتحديات الملحة التي تواجه البلاد.

بالرغم من التقدم المحرز على الصعيدين السياسي والمؤسسي، فإن هايتي لا تزال تواجه العديد من التحديات الجسيمة على مختلف الأصعدة، بدءا من الوضع الاقتصادي المتأزم، مرورا بالتحديات الأمنية والإنسانية، ولا سيما استمرار تفشي وباء الكوليرا في ربوع البلاد، ووصولا إلى الضعف الذي يعتري مؤسسات إنفاذ القانون والشرطة الوطنية.

//ومن هذا المنطلق، تؤمن مصر بضرورة استمرار الدور الحيوي والفعال للأمم المتحدة....

ومن هذا المنطلق تؤمن مصر بضرورة استمرار الدور الحيوي والفعال للأمم المتحدة في هايتي لحين استكمال بناء المؤسسات الوطنية ومساعدتها في تعزيز قدراتها لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها على النحو الأمثل، وذلك لتفادي دخول هايتي في أزمة جديدة بتعقيدات سياسية وأمنية وإنسانية قد تستلزم تدخلا دوليا جديدا للتعامل معها.

لذلك نرى أن تكاتف المجتمع الدولي لدعم هايتي وحشد الجهود لتعزيز قدرات مؤسسات الدولة والنهوض بها، أمر حتمي خلال هذه المرحلة الفاصلة التي تمر بها البلاد، وحتى تستطيع عبور مستقبل أكثر استقرارا ورخاء. من هنا أيدت مصر الدعوات الرامية إلى تقييم أعمال بعثة تثبيت الاستقرار في هايتي والتحرك نحو إنهاء عملها، فضلا عن استحداث نهج جديد للتواجد الأممي في هايتي من خلال إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، تكون أكثر ملائمة لتلبية احتياجات البلاد بحيث تركز على المسائل المتعلقة بالشرطة وسيادة القانون. وهنا يجب التنويه بضرورة العمل على تجنب أي فراغ قد يحدث خلال الفترة الانتقالية بين إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة هناك، وتولي البعثة الجديد لمهامها.

نرحب في هذا الصدد بما ورد في تقرير الأمين العام الأخير ومفاده أن الإجراءات الحالية لسحب المكونين العسكري والشرطي في البعثة لم تؤثر على الوضع الأمني في البلاد بشكل عام. في هذا الإطار وبمناسبة تولي البعثة الجديدة لمهامها في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، وفي ضوء ما استخلصناه من

الزيارة الميدانية المفيدة التي قام بها مجلس الأمن إلى هايتي خلال الشهر الماضي تحت رئاسة بوليفيا، نود إبراز خمس نقاط على النحو التالي:

أولا، نشدد على ضرورة أن تقتصر ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة على بناء المؤسسات الوطنية في هايتي، لا سيما مؤسسات سيادة القانون وجهاز الشرطة الوطني، وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية التي حددتها حكومة هايتي، ومن دون التطرق إلى أي مهام غير تقليدية أو خلافية.

ثانيا، ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمسألة تفشي وباء الكوليرا في هايتي، لا سيما أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية، إن لم تكن قانونية، لدعم السلطات في هايتي في مكافحة تفشي الوباء، وبالتالي يجب أن يتضمن تواجد الأمم المتحدة المرتقب في هايتي القدرات الضرورية لمكافحة تفشي الوباء. وهنا نرحب بما جاء في التقرير بشأن تعيين السيدة جوزيت شيران في منصب المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ المهمة الجديدة للأمم المتحدة التي ستتمثل في تقليص آثار وباء الكوليرا، ودعم الجهود الوطنية لتنفيذ الأهداف التنموية المستدامة، كما ندعو لتوفير التمويل الضروري لمواجهة الوباء والقضاء عليه.

ثالثا، يتعين الارتقاء بالقدرات الجماعية لفريق الأمم المتحدة القطري للتمكين من الاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة في هايتي، من حيث التركيز على تطوير البنية التحتية، والنهوض في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني، وتحسين البيئة التشريعية المحفزة لتدفق استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وبخاصة في مجالي السياحة والزراعة، وبالتالي استحداث فرص عمل لاستيعاب عشرات الآلاف من الشباب، فضلا عن جهود تمكين المرأة.

رابعا، يتعين أيضا التعامل بكل حزم وجدية مع الاتهامات المتعلقة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين من جانب قوات البعثة، حيث خلال زيارة المجلس الأخيرة لهايتي، استمعنا باهتمام للشواغل الوطنية الهايتية في هذا الصدد، ولمسنا المرارة التي تركها عدم التعامل الجدي مع تلك الحالات وتداعياتها على سمعة ومصداقية الأمم المتحدة.

إذا كانت مرحلة حفظ السلام في هايتي قد أشرفت على نهايتها، فإن دعم جهود تحقيق بناء واستدامة السلام يجب أن يكون عنوان المرحلة المقبلة في انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هايتي، خاصة مع توافر رؤية وطنية واضحة للأولويات تستوجب التنسيق بين مختلف مكونات هذا الانخراط.

ختاما، انتهز هذه الفرصة لأعرب عن كامل دعمنا لهايتي حكومة وشعبا، وأؤكد الثقة الكاملة في قدرة شعبها وحكومتها المنتخبة على تجاوز هذه المرحلة الفاصلة والانطلاق إلى أفاق التنمية والرخاء والاندماج في محيطها الإقليمي.

السيد كاواموراً (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري بريتويت، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الشاملة اليوم. ونثني على الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية في هايتي، واستعادة النظام الدستوري، وتعزيز الاستقرار، ونثني أيضا على مساهمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل تحقيق هذه الغاية.

وبغية كفالة التنفيذ الناجح لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعلاوة على ذلك كله، دعم جهود إعادة إعمار هايتي، تشعر اليابان بالفخر لكونها أسهمت في بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما بعد زلزال ٢٠١٠. لقد جاءت زيارة مجلس الأمن في الوقت المناسب بالنظر إلى تنصيب الحكومة الجديدة والعملية الانتقالية لوجود الأمم المتحدة. وأتاحت الزيارة لنا فهما واضحا للواقع في الميدان، ومكنتنا من إظهار دعم الأمم المتحدة المستمر لشعب هايتي. كذلك أتاحت لنا فرصة لتشجيع الجهود الهايتية لزيادة توطيد دعائم الوحدة الوطنية وبناء مجتمع مرن وأكثر ازدهارا.

إن اليابان تدرك جيدا أن من الجوهري الانتقال السلس من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونحن نتطلع إلى استمرار نقل المهام إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إلى جانب التوسع الكبير في دور فريق الأمم المتحدة القطري. ونرحب برؤية الأمين العام لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وتصميم استراتيجية للانتقال التدريجي إلى المؤسسات المحلية على النحو المبين في تقريره الأخير (S/2017/604). وتأمل اليابان بشدة أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على زيادة تعزيز مؤسسات الشرطة والعدالة بوصفها أسس الاستقرار والتنمية في البلد.

خلال زيارتنا لهايتي، لمسنا أثر النتائج الإيجابية للتعاون الوثيق بين البعثة وحكومة هايتي على تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية.

غير أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي لتفشي العنف ومراقبة الحدود، والحاجة إلى مراكز الشرطة والمرافق المتصلة بها، علاوة على المسائل المتعلقة بسيادة القانون. ونأمل أن تركز الحكومة على المجالات الأمنية ذات الأولوية عبر الشراكة مع المجتمع الدولي.

وتمثل الصحة العامة مجالا آخر مثيرا للقلق أيضا. فقد ذكر الجميع الكوليرا، بمن فيهم الرئيس، خلال زيارة المجلس. ومنذ عام ٢٠١٠ ساهمت اليابان بما يزيد على ٩ ملايين دولارا عبر اليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية لأجل مكافحة الكوليرا. ونحن على استعداد لمواصلة دعمنا، ولا سيما في التدابير الوقائية الاجتماعية والاقتصادية كالحد من الفقر وتحسين البنى التحتية القادرة على الصمود، مع التركيز على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وستواصل اليابان دعم جهود التعمير فيما بعد الكارثة في هايتي، فضلا عن تطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي حين تشهد مجالات التركيز الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة بعض التغيرات، سيظل دعمنا لشعب هايتي ثابتا كما ينبغي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية، فضلا عن إسهامها الرائع في أعمال الأمم المتحدة، والتأكيد على مدى تقديرنا لجهودها. فقد نُفِّذت هذه البعثة على النحو المطلوب تماما.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/604)، الذي يشير إلى أن هايتي أحرزت تقدما مطردا في توطيد الاستقرار المؤسسي والسياسي. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد الحكومة لخريطة طريق، تشدد على المساءلة والشفافية فيما تؤكد أيضا على مكافحة الفساد، أمر مشجع حقا. وقد أكدت الممثلة الخاصة عن حق على هذا الجانب في وقت سابق. كما أن جدول الأعمال التشريعي المشترك الذي ستسير على هديه لسلطتان التنفيذية والتشريعية سيكون أيضا عنصرا هاما في تعزيز تعاونهما في تنفيذ الإصلاحات التي حددها الرئيس جوفينيل موييز.

ونؤيد أيضا هدفه المتمثل في المضي قدما بحوار وطني موسع للتوصل إلى رؤية مشتركة حول أولويات الإصلاح التي تتناول أشد التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلحاحا، ونحن نتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى إدراج الإصلاح الانتخابي في هذه الخطة من أجل تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الانتخابات في البلد.

كما ترحب إثيوبيا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام من أجل الاستعادة الكاملة لاستقلال السلطة القضائية من أجل توطيد الديمقراطية ومواصلة التنمية في هايتي.

لا تزال هايتي مستقرة نسبيا، لكنها تحتاج بالتأكيد للدعم الطويل الأجل لمعالجة أوجه الضعف والهشاشة الاقتصادية.

ونضم صوتنا إلى أصوات الزملاء الآخرين الذين دعوا إلى إيلاء هذه المسألة أولوية عليا. في الواقع، هذا هو سبب الأهمية الحاسمة جدا للمشاركة المستمرة من جميع الشركاء الثنائيين والدوليين لضمان تقديم مساعدة كافية وحسنة التوقيت من أجل تحقيق التنمية المستدامة في هايتي.

كانت بعثة مجلس الأمن إلى هايتي في الشهر الماضي بالفعل دليلا على استمرار مشاركة الأمم المتحدة، ونحن سعداء بالمشاركة في هذه البعثة الهامة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لبوليفيا على دورها وقيادتها. إن أهمية وجود الأمم المتحدة والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بالنسبة لاستقرار البلد وتنميته والتوطيد المؤسسي في مجال سيادة القانون والشرطة وحقوق الإنسان هي في الواقع قصوى.

ويشجعنا أن نلاحظ الانخفاض في عدد حالات الوفاة المشتبه فيها من الكوليرا في الأشهر الأخيرة في هايتي على الرغم من تأثير الإعصار ماثيو في العام الماضي. بيد أن الموارد المحدودة التي جرى توفيرها لتمويل الاستجابة للكوليرا مدعاة للقلق. ينبغي دعم النهج الجديد للأمم المتحدة للتعامل مع هذه المسألة لتلبية احتياجات شعب هايتي وضحايا وباء الكوليرا وأسرهم بصفة خاصة. هذا أمر مناسب جدا وعادل ومنصف في ضوء مسؤولية الأمم المتحدة، كما أشار ممثل مصر عندما أخذ الكلمة.

أخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للسيدة ساندرا أونوري بريتويت على إسهامها الكبير في تحقيق الاستقرار في هايتي، ولجميع الموظفين المدنيين المغادرين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والأفراد النظاميين على التزامهم الثابت بتحقيق ولاية البعثة. ويسر إثيوبيا، بصفتها واحدة من البلدان المساهمة بأفراد شرطة في البعثة، أن ساهمت مساهمة متواضعة جدا في تلك الجهود.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على إحاطتها الإعلامية المفيدة جدا، وعلى إسهامها وأفرقة عملها في تحقيق الاستقرار في هايتي.

وأؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل بيرو نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

رحبت فرنسا باتخاذ القرار، الذي يقر رسميا ٢٣٥٠ (٢٠١٧) إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وينشئ بعثة جديدة تركز على مسائل الشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. هذا القرار، الذي اتخذه المجلس بالإجماع ضروري. بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حان الوقت للتسليم بنجاح البعثة في إحلال الاستقرار في هايتي والتحرك نحو شكل جديد لوجود الأمم المتحدة هناك، وجود يتكيف بقدر أكبر مع احتياجات البلد والظروف السائدة على الأرض والتي تطورت كثيرا في اتجاه موات.

وكما أكد تقرير الأمين العام (S/2017/604)، كان عمل بعثة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أساسيا لإخراج هايتي من حالة الطوارئ التي وجد البلد نفسه فيها حتى في الآونة الأخيرة. فقد مكنت من استعادة مناخ عام من الأمن النسبي، وشاركت في جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال المروع في عام ٢٠١٠ وأسهمت في التوطيد المهم للشرطة الوطنية الهايتية، التي تمثل زيادة قوتها ضمانة للاستقرار في هايتي. هذا نجاح جماعي يرجع، بطبيعة الحال، في قدر كبير منه إلى أبناء هايتي أنفسهم. غير أنه علينا أن نقر بفضل الأمم المتحدة والمجلس، وكذلك البلدان المساهمة بقوات، التي ما كان لهذه البعثة من دونها الاضطلاع بدورها.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي ستبدأ عملياتها في تشرين الأول/أكتوبر، توطيد التقدم المحرز. ينبغي أن تجعل الشرطة الوطنية الهايتية فاعلا مستقلا، وأن تضطلع أيضا بمشاريع كبرى جديدة في مجال سيادة القانون، مثل مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز الكفاءة المهنية واستقلال القضاء، فضلا عن إنشاء نظام السجون يتوافق مع احتياجات

البلد ومتطلبات احترام حقوق السجناء. وينبغي أيضا رصد حالة حقوق الإنسان، التي لا تزال مصدر قلق، عن كثب مع تقديم توصيات بانتظام. هذا العنصر الأخير يبدو لا غنى عنه لحفظ السلام على نحو قوي وفعال، ولذلك لا يمكن فصله عن بقية أنشطة البعثة المقبلة. إن التزام السلطات الهايتية سيكون بالطبع أساسيا لضمان نجاح البعثة.

ولطالما ناشدت فرنسا المجلس تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بمسألة هايتي، باتخاذ القرارات اللازمة لضمان أن تظل مشاركة الأمم المتحدة على الأرض مناسبة وفعالة قدر الإمكان مع مرور الوقت. لقد تم ذلك الآن، ونحن سعداء جدا به. لا تعني هذه الخطوة الأساسية الجديدة نهاية التزام الأمم المتحدة تجاه هايتي. بل على العكس، إنها تظهر قدرة المجلس على مواصلة تكييف الكيفية التي تشارك بها الأمم المتحدة على أرض الواقع، مع الاهتمام الرئيسي المتمثل في الاستجابة لاحتياجات السكان المعنيين. وهي تمثل أيضا إنشاء أداة أقوى تستجيب بشكل أفضل في خدمة هايتي وشعبها، يتوقف نجاحها على مواصلة التزامنا الجماعي. وفي هذا الإطار، فإن مكافحة وباء الكوليرا الرهيب يجب بالطبع أن تظل تجمع بيننا.

ونعتقد أنه من الضروري أيضا – وهذه نقطة حاسمة – لمساعدة هايتي على الانتقال من منطق المساعدة لمنطق التنمية المستدامة. هذه هي الأولوية. تلك ستكون مهم بعثة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، جنبا إلى جنب مع الفريق القطري. وسيكون للفريق القطري أيضا دور هام يؤديه في التطورات المقبلة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة مرة أخرى بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على التزامهم المثالي بالسلام والأمن في هايتي.

السيد فافيركا (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على إحاطتها الإعلامية الشاملة إلى المجلس، وعلى عملها القيم، وكذلك عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ذلك البلد.

تبرز إحاطتها الإعلامية وتقرير الأمين العام (S/2017/604) التقدم المحرز في توطيد الديمقراطية والاستقرار في هايتي. إن استعادة النظام الدستوري، مع تنصيب جوفينيل موييز رئيسا، وتشكيل حكومة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان، هي في الواقع إنجاز يتيح فرصة لمستقبل هايتي.

إن بناء مستقبل أفضل لهايتي سيستغرق وقتا ويتطلب مواصلة التصميم. وبالإضافة إلى التقدم المحرز على المسار القضائي، سيشكل المزيد من الإصلاح القضائي، بما في ذلك مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة والإصلاح الجنائي، أمورا حاسمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وسوف تؤدي هذه الجهود أيضا إلى تهيئة ظروف أفضل لاستثمارات القطاع الخاص. ويتعين أن يظل تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيز قوة الشرطة الوطنية الهايتية تشكل أولويات عليا. وستتطلب تلبية توقعات شعب هايتي عملية جامعة تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل إجراء الإصلاحات اللازمة. وللمرأة دور هام تضطلع به. وتكتسي مشاركتها الكاملة والمتساوية والفعالة أهمية خاصة.

لقد اضطلعت البعثة بدور هام في دعم التقدم الذي نراه الآن في هايتي. ويتعين استخدام الذاكرة المؤسسية والموارد الرئيسية على نحو استراتيجي خلال فترة الانتقال وما بعدها. ومن المهم بشكل خاص، ألا يضيع العمل الهام الذي اضطلعت به البعثة بشأن تعميم المنظور الجنساني ومكافحة العنفين

الجنسي والجنساني، في خضم عملية الانتقال. لذلك، من الضروري مواصلة التركيز الاستراتيجي والتنسيق والميزانية للقضايا الجنسانية، وأن يتم الإبلاغ بشكل مناسب بشأن هذه المسائل. ونثني على الأمين العام على أمثلة العمل العديدة بشأن نوع الجنس والعنفين الجنسي والجنساني الواردة في التقرير.

ومع مضي هايتي قدما في هذه المرحلة الجديدة من تطورها، يتعين كذلك أن تتطور الشراكة بين الحكومة والجهات المانحة الثنائية والأمم المتحدة. ومن الضروري توحيد أداء الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية. ويمكن لجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات مواصلة الاضطلاع بدور هام في تنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون ثمة حاجة لوجود متكامل ومتضافر للأمم المتحدة في هايتي، خلال فترة الانتقال وبعدها، لمعالجة مخاطر ومسببات انعدام الاستقرار. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تقليل التفاوتات الاجتماعية والمساعدة على حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في المؤسسات.

وسيكون التخطيط الملائم للبعثة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك تسليم المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وبشأن الكيفية التي ينبغي بها تشكيل الفريق القطري على أفضل وجه، حاسم الأهمية وينبغي أن يجري التخطيط بناء على خطة استدامة السلام والتركيز على التنمية الشاملة الطويلة الأمد.

وبينما يفيد الأمين العام بأن هايتي تبدو على مسار ثابت نحو الاستقرار المؤسسي والسياسي، من المهم أن تظل الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص على استعداد لدعم هذه العملية. ومع تغير احتياجات البلد، سنحتاج إلى النظر في أفضل السبل لاستخدام مختلف أدوات الأمم المتحدة لكفالة السلام والأمن وتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في الاعتراف بالشواغل المتعلقة بالكوليرا والاستغلال والاعتداء الجنسيين المتعلقين بوجود الأمم المتحدة في هايتي، والتي أثيرت خلال زيارة المجلس الأخيرة. إننا نرحب بالجهود المكثفة لمكافحة الكوليرا، مما أدى إلى انخفاض كبير في الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا. وكنا سعداء بالمشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة ١٦١/٧١، دعما للنهج الجديد للأمين العام المتعلق بالقضاء على الكوليرا وبناء القدرة على الصمود في هايتي.

ونرحب أيضا بالجهود الرامية إلى تعزيز الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وجهود التوعية المذكورة في التقرير. وينبغي أن يكون عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع موظفي الأمم المتحدة وحفظة السلام، من النظاميين والمدنيين على السواء، المعيار الوحيد المقبول. وينبغي حماية الضحايا ومساعدتهم وتوفير إعادة التأهيل اللازم لهم، وتقديم الجناة إلى العدالة.

في الختام، ماكان لهايتي أن تحقق التقدم الذي حققته بدون قدرة وقوة وعزم الشعب الهايتي. وستظل السويد شريكا ملتزما لهايتي وهي تبدأ فصلها الجديد مع التنمية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد السنغالي في البداية شكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أشكر السيدة ساندرا أونوري بريتويت، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الممتازة عن الحالة في هايتي.

ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الرئيسي الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء هايتي، التي تمكنت بتنسيق فعلي من جانب أوروغواي، من تعبئة المجتمع الدولي لدعم هايتي.

وبينما تتجه البعثة نحو الإغلاق، يود الوفد السنغالي الإشادة بالممثلة الخاصة وجميع موظفي البعثة، وهي إشادة يستحقونها،

على عملهم باسم شعب هايتي، خلال إحدى أسوأ الفترات في تاريخه الطويل.

خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، أي بعد شهرين من اتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، الذي يمدد فترة الستة أشهر الأخيرة من ولاية البعثة الحالية، وينشئ بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، قام المجلس في ظل الرئاسة البوليفية، بزيارة تاريخية إلى هايتي، وهي أول زيارة له إلى هذا البلد، الذي أود أن أذكر بأنه أول جمهورية للسود، والديمقراطية الأولى في الأميركتين في نصف الكرة الغربي.

وخلال الزيارة المذكورة، تمكن المجلس من أن يرى بنفسه التقدم الملحوظ الذي أحرز على الصعيد السياسي، مع العودة إلى النظام الدستوري بعد عملية انتقالية ناجحة للغاية، كما يتجلى في الانتخابات الديمقراطية وتنصيب الرئيس جوفينيل موييز، بعد عدة سنوات من الجمود المؤسسي.

واليوم، بتحفيز من الرئيس موييز، حددت حكومة رئيس الوزراء جاك غي لافونتين لنفسها الهدف السامي المتمثل في تنشيط القطاعات الرئيسية للزراعة والبيئة، والنقل، والأمن، والعدالة، والطاقة، والتعليم، والصحة، فضلا عن الاضطلاع بجهود اللامركزية، من أجل تلبية احتياجات الهايتيين في جميع أنحاء البلد.

ويكمل جميع تلك الإجراءات اعتماد برنامج إصلاح تشريعي طموح مشترك يشمل ٥١ مشروع قانون، ويهدف إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، وتعزيز دور وسلطة الدولة وكفالة تحسين إدارة الأراضي، بغية إعادة تأهيل النُظم الإيكولوجية المتضررة في هايتي.

وخلال زيارته المذكورة، لاحظ المجلس الجهود المحمودة التي بذلتها السلطات الهايتية من أجل تحسين الحالتين الاقتصادية والأمنية في البلد، كما تمكّن من تقييم حجم التحديات المتبقية المنبثقة عن حالة الضعف البيئية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، الذي يتعرض باستمرار لخطر متواصل يتمثل في الجفاف والفيضانات. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، مواصلة دعم حكومة هايتي في جهودها الرامية إلى إعادة تنشيط الاقتصاد وتحسين الأحوال المعيشية لشعبها.

وعليه، يجب أن نضع في اعتبارنا، أنه في هايتي اليوم يعيش ٢,٣٥ مليون شخص في حالة انعدام للأمن الغذائي. ولا يجب أن نغفل عن حقيقة أن الكوليرا، وإن لم تعد منتشرة على نطاق واسع، كما كانت من قبل، إلا أنها لا تزال تشكل تهديدا، وأن البنى الأساسية غير كافية؛ وأنه ينبغي تعزيز أداء مؤسسات القضاء وإقامة العدل ودعمها؛ وأن مخلفات انعدام الأمن لا تزال تشكل مصدرا للقلق.

ويفسر كل ذلك الآمال الكبيرة التي يعلقها الشعب الهايتي على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، البعثة الجديدة، التي نأمل بقوة، وفقا لولايتها، أن تساعد على توطيد سيادة القانون من خلال تحسين المساءلة، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وتهيئة بيئة آمنة، ودعم العدالة وتفعيل الشرطة الوطنية الهايتية في أعقاب انسحاب العنصر العسكري للبعثة الحالية.

لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، القيام بكل شيء، ولذلك، فإن هايتي في حاجة أكبر من أي وقت مضى لدعم شركائها في التنمية.

ولذلك، رحّب وفد بلدي بالزيارة التي قام بها إلى هايتي الفريق الاستشاري المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي أتاحت فرصة للنظر في سبل تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي بغية دعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية. ودعماً للنهج الجديد للأمين العام لمواجهة وباء الكوليرا الذي أصاب هايتي لعدة سنوات، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي أن يعالج المجتمع الدولي ذلك بشكل أفضل في تعاون وثيق ليس مع الحكومة فحسب، بل أيضاً مع الضحايا في هايتي.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الدعوة التي وجهتها مؤخرا نائبة الأمين العام، أمينة محمد، إلى الدول الأعضاء للمساهمة بسخاء في تمويل النهج الجديد للأمين العام للأمم المتحدة تجاه وباء الكوليرا في هايتي، الذي تُقدر تكلفته بـ ٤٠٠ مليون دولار، ولكن لم يتم استلام سوى ٢,٧ مليون دولار منها فقط حتى الآن.

وبما أن البعثة على وشك الانتهاء من الانسحاب، فإن الوفد السنغالي يدعو على وجه الاستعجال المجتمع الدولي، بدءاً من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك الحكومة الهايتية، إلى توحيد الجهود من أجل منع أي شكل من أشكال الفراغ الأمني من جهة – لأنه على الرغم من العمل الممتاز الذي تقوم به الشرطة الوطنية الهايتية، لا يزال قطاع الأمن والعدالة ضعيفاً وينبغي تعزيزه – ومن جهة أخرى، مساعدة البلد على تحسين القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية المتكررة وإرساء أسس التنمية المستدامة.

ويجب أن ننجح في الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار إلى بعثة دعم نظام العدالة في هايتي بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

السيد فرناندیث ریفالو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثلة الخاصة أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية الغنية بالمعلومات بشأن آخر التطورات في جمهورية هايتي وبشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا لعملها على رأس البعثة.

وخلال زيارة مجلس الأمن إلى هايتي في حزيران/يونيه، شاطره الرئيس موييز رؤية حكومته فيما يتعلق بمواجهة بلده التحديات الرئيسية، مع التركيز على ”قافلة التغيير“ وجدول الأعمال التشريعي المشترك، وأعرب عن رغبته في إعادة تصنيف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بموجب الفصل السادس، بدلاً من الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد بوليفيا طلب هايتي وتشدد على ضرورة تغيير ولاية البعثة الجديدة بموجب الفصل السادس من الميثاق، ولا سيما نظراً لعدم وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في الميدان، نشيد بالعمل الذي قامت به حكومة جمهورية هايتي في سياق خارطة الطريق التي تركز على الأمن والعدالة والطاقة والتعليم والصحة والزراعة. وبالمثل، نثني على جهودها الرامية إلى اعتماد جدول أعمال تشريعي مشترك يُظهر بلا شك الالتزام بالديمقراطية والاستقرار.

وخلال زيارة مجلس الأمن، تلقينا معلومات مباشرة عن الحالة في البلد الشقيق هايتي، وعن عملية التحضير لإغلاق البعثة والتخطيط للانتقال إلى البعثة الجديدة. والغرض من تلقي تلك المعلومات هو استكشاف الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يُسهم في الاستقرار الطويل الأجل في هايتي والتعاون مع شعب هايتي في جهوده الرامية إلى تطوير بلده. ويجب أن تُستخدم المعلومات القيمة، التي تلقيناها، كمدخلات لصقل ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لجعلها مفهومة وواضحة وأكثر تحديداً، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون وإصلاح قطاع العدالة.

ونظراً لأن البعثة الجديدة مصممة للقيام بعملها في غضون إطار زمني لا يتجاوز سنتين، فيجب أن تفي بمجموعة من المهام والأهداف الاستراتيجية خلال الفترة نفسها. وتود بوليفيا أن تحذّر من احتمال عدم بلوغ الأهداف المحددة في هذه الفترة القصيرة من الوقت بسبب الرغبة في أن تشمل الكثير من المهام التي تفتقر إلى أهداف محددة. وهذا العيب يمكن أن يؤثر سلباً على عمل البعثة الجديدة.

وفيما يتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نهنئها على تحديد أولويات جهودها من أجل كفالة نجاح العملية الانتقالية وتقييم عملها، مما يؤدي إلى استعراض الحالة والتقدم المحرز حتى الآن. وهذا العمل مبيّن دون شك في

آخر تقرير للأمين العام (S/2017/604). ونشير إلى أن البعثة، قبل إغلاقها النهائي، يجب أن تعالج القضايا المعلقة المتصلة بحالة الكوليرا وقطاع العدالة والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفي نفس الوقت، تؤكد بوليفيا على أهمية التنسيق بين البعثة الجديدة وفريق الأمم المتحدة القطري وذلك لضمان أن لا تتداخل المسؤوليات والمهام لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نؤيد الخطة الانتقالية المشتركة لبعثة الأمم المتحدة مع الفريق القطري في هايتي، بالتنسيق مع حكومة هايتي، مع المراعاة الدائمة للأولويات والاحتياجات لهذا البلد الشقيق.

ونؤكد مجدداً أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية فيما يتعلق بضحايا الكوليرا في هايتي. وفي هذا السياق، نشدد على التزام المجتمع الدولي بمساعدة جمهورية هايتي على تجاوز هذه الأزمة والوصول إلى هدف بناء النظم السليمة للمياه والتصحاح والصحة. وخلال زيارة المجلس، سمعنا من العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك أحد ضحايا الكوليرا، عن الشواغل الحالية المتعلقة بالحالة. ولذلك ندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى المشاركة في مكافحة الكوليرا في هايتي ودعم قرار الجمعية العامة ١٦١/٧١ باء، المتّخذ في ١٣ تموز/يوليه، الذي يُنشئ صندوقاً استئمانياً لهذا الغرض ويدعو البلدان إلى المساهمة طوعاً بحصتها من الرصيد الحر للبعثة في هذا الصندوق. ونحث البلدان الأعضاء في مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة على إسناد هذا الصندوق.

وفيما يتعلق بالعنف الجنساني في هايتي، فهو يتصل بالفقر والتمييز الاجتماعي اللذين تعاني منهما المرأة. ونحث الأمم المتحدة على أن تظل متيقظة في إجراءاتها لكي تكافح العنف الجنساني في هايتي، ولا سيما الاعتداء والاستغلال الجنسيين بموجب مبدأ عدم التسامح إطلاقاً.

وتعترف بوليفيا بالملكية الوطنية والمسؤولية الرئيسية لحكومة وشعب هايتي من حيث صلتها بجميع جوانب تنمية بلدهم، وتشجّع البعثة الجديدة على توفير الخبرات اللوجستية والتقنية بالتنسيق مع الحكومة، مع احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وفي الختام، أناشد مجلس الأمن التفكّر في الترابط الجوهري بين السلام والأمن وبين الاحتياجات الأساسية للسكان. فإذا كانت الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي غير ملبّاة، فسيكون الطريق إلى الاستقرار والتنمية الدائمين صعباً، إن لم يكن من المستحيل تحقيقه.

السيد بيادجيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوري بريتويت، على إحاطتها الإعلامية الموضوعية وعلى خدمة موظفيها الجديرة بالثناء.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في الأشهر الأخيرة، واصلت هايتي طريقها نحو توطيد الاستقرار والنظام الدستوري، مما يؤكد من جديد قرار مجلس الأمن بتحسين التكيف مع الاحتياجات الحالية للبلد بسحب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والاستعاضة عنها ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وتقف هايتي عند مفترق طرق كما شهد المجلس خلال بعثته في حزيران/يونيه الماضي. إن التعاون البنّاء بين الحكومة والبرلمان وإجراء حوار شامل مع المجتمع المدني لهما الآن أهمية حاسمة في تنفيذ خطة الإصلاح المشتركة التي اعتمدتها الفروع التنفيذية والتشريعية، فضلاً عن وضع رؤية وطنية مشتركة لمستقبل البلد. ونشجع الحكومة الهايتية على مواصلة السير في هذا الطريق.

السيد بيادجيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب ببدء التقييم الشامل للاستعراض الدستوري ونؤكد بصفة خاصة على أهمية الإصلاح التوافقي والفعال للنظام الانتخابي. لقد

حققت الشرطة الوطنية الهايتية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نتائج ملحوظة يجب أن تبني عليها الآن. ونحن نرحب بالأولوية التي توليها السلطات لتوطيدها، الذي يظل ركنا أساسيا من أركان الأمن والاستقرار في البلد. ويجب مضاعفة الجهود لمعالجة أوجه الضعف في نظام العدالة وسيادة القانون، مع التركيز بوجه خاص على استقلالية القضاء وإصلاح نظام السجون والحد من ضعف المرأة وزيادة مشاركتها في حياة البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وستكون بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي محقة في التركيز على تلك القطاعات.

وأود أن أشير إلى مكافحة الكوليرا من بين التحديات التي لا تزال تواجه البلد. إننا نقدر التزام الأمين العام بدعم جهود الحكومة في هذا الكفاح تقديرا عاليا. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة الأسبوع الماضي للقرار ١٦١/٧١، الذي شاركت إيطاليا في تقديمه.

ثانيا، تظل إيطاليا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الانتقال بين البعثتين استجابة على النحو الواجب لتطور احتياجات البلد. وستكون لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أدوات محددة مكيفة مع الظروف الراهنة في الميدان والتحديات المحددة التي تتصدى لها السلطات الهايتية. ويجب أن يكون ذلك الانتقال جيد التخطيط وأن يتسم بروح المسؤولية. ولم يؤثر سحب بعثة تحقيق الاستقرار، حتى الآن، على الحالة الأمنية العامة، ونحن ندعو الأمين العام إلى مواصلة متابعة تلك العملية باهتمام خاص، وإبقاء المجلس على علم.

ومن الضروري كفالة الاستمرارية وتحديد استراتيجية، من الآن، للنقل التدريجي للاختصاصات إلى الفريق القطري – الذي سيتعزز دوره – وفي نهاية المطاف، إلى السلطات الهايتية. وندعو الأمين العام إلى مواصلة جهود التخطيط تلك على أساس النهج المتكامل الذي أبرزه في تقريره (S/2017/604). وأود بصفة خاصة أن أشدد على الاستراتيجية السياسية التي تم التأكيد عليها في أولويات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي حددها الأمين العام. إننا نتشاطر تماما الدور المحوري المسند إلى الركن السياسي للبعثة ومساعيها الحميدة، علاوة على العزم على وضع ونشر بعثة متكاملة متنقلة في جميع أنحاء البلد، من أجل تعظيم أثرها والإبقاء، في نفس الوقت، على أثر خفيف.

وتشهد أعمال الأمم المتحدة في هايتي على ضرورة ضمان الاتساق بين دعم العملية السياسية وحفظ السلام وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان. ونرى، في ذلك الصدد، أن هايتي تمثل نموذجا مرجعيا لاختبار قدرة المجلس على التعامل مع مرحلة انتقالية تستند إلى الاعتراف بالصلة الوثيقة القائمة بين منع نشوب النزاع وحفظ السلام وبناء السلام والامتثال لمعايير الفعالية وولايات الأقران واستراتيجية خروج مستدامة حسنة التوقيت. ويتطلب هذا الجهد مشاركة منظومة الأمم المتحدة برمتها واستخدام جميع الأدوات المتاحة لها لضمان السلام وتجنب الانتكاس إلى النزاع وتحفيز تنمية دائمة. إن لدينا، في هايتي، الفرصة لإظهار قيمة تلك الاستراتيجية، التي تتماشى مع السلام الأوسع نطاقا وإصلاح الأمن الذي تتشاطره إيطاليا وتدعمه.

وفي الختام، فإن لإيطاليا تاريخا طويلا من العلاقات الودية والتضامن مع هايتي وشعبها. وسنواصل السير على ذلك الدرب كعضو في المجلس والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعلى الصعيد الثنائي.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر الممثلة الخاصة أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية.

إن الحالة العامة في هايتي مستقرة، في الوقت الحاضر. وقد وضعت الحكومة الجديدة خطة طريق لتنمية وطنية وهي ملتزمة بالتعجيل بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحسين حياة

الناس. وقد أصبحت الشرطة الوطنية الهايتية أقوى وتتولى تدريجيا المسؤولية عن الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين. وقد وفر ذلك فرصة جديدة لتنمية هايتي. وتأمل الصين في أن تغتنم الأطراف المعنية في هايتي هذه الفرصة للإبقاء على الزخم الإيجابي الحالي وتسريع تطوير مجالات مثل الطاقة والتعليم والصحة والزراعة وتحسين سبل عيش الناس وتعزيز القانون والنظام والتنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية من أجل بلوغ قوامها المقرر ب ٠٠٠ ١٥ فرد في أقرب وقت ممكن، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لتحسين الحالة في هايتي.

وترحب الصين باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٦١/٧١ بالإجماع استجابة لوباء الكوليرا في هايتي. ونأمل أن يستجيب المجتمع الدولي بنشاط لنهج الأمم المتحدة الجديد تجاه الكوليرا في هايتي بغية مساعدة البلد على القضاء على الوباء في أقرب وقت ممكن. وثمة حاجة، في الوقت نفسه، إلى زيادة المساعدة الإنسانية ودعم هايتي في تعزيز قدرتها في مجال الحد من أخطار الكوارث والوقاية منها وضمان الأمن الغذائي وتوفير المزيد من الدعم لهايتي في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتقدر الصين المساهمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثلة الخاصة أونوري بريتويت في تعزيز السلام والتنمية في هايتي. وينبغي أن تركز الأولوية حاليا، مع انتهاء ولاية البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، على انتقال سلس من أجل تحقيق انسحاب منظم للبعثة على أساس الحفاظ على استقرار هايتي وضمان النجاح في نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتأمل الصين في أن تبقي الأمانة العامة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي على التنسيق فيما بينها وأن تعزز الاتصالات مع حكومة هايتي من أجل كفالة نجاح العملية الانتقالية.

ومرة أخرى، يبعث نجاح الزيارة الأخيرة لبعثة مجلس الأمن إلى هايتي بإشارة قوية تتمثل في اهتمام المجلس بمعالجة المشكلة في البلد. والصين مستعدة للعمل مع سائر أعضاء المجلس من أجل الإسراع في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي.

استأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد دابوي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر مجلس الأمن على تكرمه بدعوة حكومة جمهورية هايتي إلى جلسة اليوم لتتبادل آراءها وملاحظاتها حول تقرير الأمين العام (S/2017/604) الهام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي قدمت عنها الممثلة الخاصة لتوها إحاطة إعلامية.

وأتقدم بخالص الشكر، بالنيابة عن حكومة هايتي، إلى الأمين العام على التزامه تجاه شعب هايتي، كما يشهد بذلك تقريره ببلاغة. فقد كان كالمعتاد وثيقة موضوعية ومفصلة ومهنية ومتوازنة. لقد أحاطت حكومة بلدنا علما به بعناية ودرست ملاحظاته وتوصياته المفصلة بدقة. إننا ممتنون له كثيرا.

لقد قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة إلى هايتي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، مظهرين استعدادهم لمساعدة شعب هايتي في هذا المنعطف الحاسم، طافحين بآفاق جديدة للاستقرار والنمو والتنمية. وقد رحبت حكومة هايتي ترحيبا حارا بالبعثة.

وترحب الحكومة الهايتية، في هذا الوقت المحوري من حياة البلد، بتقييم الأمين العام للحالة العامة في هايتي. إن البلد ملتزمة بالفعل التزاما عميقا بتوطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي والمؤسسي. وقد تم إحراز تقدم كبير على المستويات الأمنية والسياسية والمؤسسية وفي مجالات حقوق الإنسان وبناء سيادة القانون، كما أكد الأمين العام. وقد مثل تولي السيد جوفينيل مويس الرئاسة في

٧ شباط/فبراير منهيا عملية انتخابية اتسمت بالشفافية والمصداقية، بلا منازع، نقطة تحول في مسار هايتي السياسي.

ويتفق المراقبون جميعهم على أن التطورات الأخيرة – سواء كانت العودة إلى النظام الدستوري أو إنشاء برلمان بكامل طاقته أو تقلد جميع المسؤولين المنتخبين في الانتخابات العامة على جميع مستويات نظام الحوكمة مهام مناصبهم أو المشاورات بين الفرعين التشريعي والتنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ برامج الإصلاح الحاسمة اللازمة لتحديث الدولة، التي دشنها رئيس الدولة – تبرهن على التقدم المتواصل نحو إرساء سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية في هايتي.

وينطبق ذلك أيضا على تركيز الحكومة على الأمن والعدالة والتعليم وتحقيق اللامركزية والشفافية والمساءلة وضرورة مكافحة الفساد. وقد أبرز الأمين العام تلك التطورات وأوضح على النحو الواجب المناخ الجديد السائد في هايتي. ولا شك في أن الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، وهو أحد المحاور الرئيسية للولاية المسندة إلى البعثة، قد تحقق. فقد تم تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية بدرجة كبيرة، وكذلك قدرتها على كفالة إرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد.

وفي ذلك الصدد، ترحب الحكومة بأن الحالة الأمنية العامة لم تتأثر بتقليص قوام أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهذا دليل، إن كانت هناك حاجة إلى دليل آخر، على اضطلاع الشرطة الوطنية الهايتية بالمهام الأمنية. لقد أصبحت الشرطة الوطنية الهايتية حجر الزاوية في هيكل الأمن الوطني. وهذا إنجاز رائع حققته البعثة من جميع النواحي.

وعلاوة على ذلك، في الوقت الذي توشك فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الانتهاء، تود حكومة هايتي أن تعرب عن امتنانها لجميع البلدان التي، على مدى ١٣ عاما، قد ساهمت بسخاء وشاركت في مختلف العناصر العسكرية والشرطية والمدنية. وبالرغم من التقدم المحرز في كل المستويات تقريبا، تدرك حكومة هايتي جيدا التحديات الجارية العديدة وضخامة العقبات التي تعرقل التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى تباطؤ بعض الإصلاحات اللازمة، وهو ما يشكل عقبات حقيقية أمام سيادة القانون والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أحاطت الحكومة علما بما وصفه الأمين العام كتقدم محدود في عمل الجهاز القضائي وتحقيق العدالة وأوجه القصور المتبقية التي تم ملاحظتها، ولا سيما في النظم القضائية والإصلاحية. وفي ذلك الصدد، تتفق الحكومة الهايتية مع الأمين العام بشأن الأهمية الحاسمة لاستقلالية القضاء من أجل بناء وتوطيد الديمقراطية في هايتي والتطوير المستمر للبلد.

وتماشيا مع إعلان سياستها العامة، تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان، على تعزيز سيادة القانون، الذي يكفل الاستقرار ويهيئ الظروف المؤاتية للاستثمار الخاص، وهو ما يعد ضروريا.

وفي هذا الصدد، أحاطت حكومة هايتي علما بشواغل حقوق الإنسان المبينة في التقرير، بما في ذلك العواقب المأساوية في كثير من الأحيان لاحتجاز مطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون. وشكل الرئيس، إذ أدرك خطورة المشكلة وضرورة تصحيح ذلك، لجنة مكلفة بتقييم الحالة بالكامل من أجل إيجاد حل فوري. ولا يزال عمل اللجنة مستمرا ومن المتوقع أن تخرج باستنتاجات وتوصيات قريبا.

وبصفة عامة، فإن الحكومة تود أن تؤكد مجددا التزامها باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان دون أي تمييز، وفقا للالتزامات بموجب المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تكون جمهورية هايتي طرفا فيها.

كما يسلط التقرير الضوء على طائفة واسعة من التحديات الاجتماعية والإنسانية – الحالة الاقتصادية الهشة، وانخفاض

إجمالي بنسبة ٢٠ في المائة في الاستثمار العام وتباطؤ الاستثمار الخاص، وهشاشة أحوال الأفراد العائدين من الجمهورية الدومينيكية وازدياد ضعف الأسر المعيشية الهايتية، الأمر الذي يتجلى في انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على أكثر من مليوني شخص. وفي نفس الوقت، لم يتم احتواء وباء الكوليرا بشكل كامل، بالرغم من بعض التطورات الهامة التي وقعت مؤخرا في مكافحة هذه الآفة. وباختصار، تواجه هايتي حالة ملحة، أتيحت بشأنها الفرصة لبعثات الأمم المتحدة مؤخرا، بما في ذلك بعثات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، لتقييمها. ومن الواضح أن هذه الحالة تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة.

وحكومة هايتي تود أن تكرر مناشدتها كافة شركاء التعاون استئناف تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية بسرعة وعلى نحو مستدام، استنادا إلى برامج وآليات التمويل المرنة التي لا تستجيب للحالات التي تمت ملاحظتها فحسب، بل لتهيئة الظروف لتمكين هايتي من الانتقال من حالة الهشاشة الاقتصادية إلى تحقيق نمو قوي ومستدام، وفقا للرغبة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره الأخير.

وبخصوص اختتام عمليات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ترحب حكومة هايتي بالاختتام الناجح للخطة المنظمة والكاملة لسحب ٢٣٧٠ من القوات من العنصر العسكري للبعثة والتخفيض التدريجي للعنصر المدني وعنصر الشرطة إلى المستويات المأذون بها. وفي نفس الوقت، فإن حكومة بلدي تولي أهمية قصوى لتوطيد المكاسب التي تحققت، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية المستهدفة، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون والنظام القضائي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعم تطوير الشرطة.

وستواصل هايتي، وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها بروح من التشاور والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة في تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي ونطاق تدخلها وتحديد أهدافها الاستراتيجية.

ونحن على ثقة بأن الدروس المستفادة من ١٣ عاما لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستسخرها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بكل الحكمة. والبحث عن حلول للمشاكل الخطيرة التي أدت إلى تقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هايتي لفترة طويلة أمر حاسم الأهمية. ولدينا وطيد الأمل في أن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستحقق النتيجة المنشودة بحلول نهاية ولايتها، وهو ما سيؤدي من جهة إلى تحسين ثقة جميع قطاعات المجتمع في سيادة القانون وفي ضوابط وموازين الديمقراطية، ومن ناحية أخرى، سيسهم في الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل في البلد، تأكيدا لكلمات الأمين العام. وأؤكد لكم أن حكومة هايتي لن تدخر جهدا لتحقيق هذا الهدف وتمكين مبادرات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تلبية توقعات هدفنا المشترك.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، أحر تهاني حكومة هايتي – وأضم صوتي إليها – على التزامها وعملها في هايتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد رويث كابانياس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الصين على عقد هذه المناقشة العلنية. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي صديقتي السيدة ساندرا أونوري بريتويت بريثويت على إحاطتها الإعلامية، وخاصة على عملها الدؤوب خلال السنوات القليلة الماضية. وتعتبرها المكسيك موظفة مدنية دولية موقرة ومتفانية.

إن تفانيها تجاه الشعب الهايتي وجهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية الذي نسعى إليه في المنظمة نموذج يحتذى به.

إن اتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي ينص على إنهاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي،

التي ساهمت المكسيك فيها بمجموعة من المراقبين العسكريين، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر، هو نتيجة طبيعية لتطور الحالة في البلد بشكل إيجابي. وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الوطنية والسعي الكامل لتحقيق التنمية بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خير دليل على العصر الجديد بالنسبة لهايتي، التي تتحمل بشكل حاسم المسؤولية عن مستقبلها.

ونرحب بتخصيص الجمعية العامة مؤخرا لموارد كافية من أجل مساعدة البعثة على ضمان انتقال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى البعثة الجديدة بطريقة مسؤولة وتدريجية وحكيمة، تجنبا لحدوث فراغ أمني وإرساء أسس السلام الدائم والمستدام في هايتي.

إن الأمم المتحدة لا تنسحب من هايتي. وقد تطور وجودنا في البلد، والأهم من ذلك، لقد تطور مفهومنا للسلام والتنمية أيضا. ويقوم فريق الأمم المتحدة القطري، الذي سيظل موجودا في الميدان والذي نتوقع منه اتساقا وكفاءة وشفافية وتنسيقا لا تشوبه شائبة، بدور رئيسي لمساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، وتعزيز مؤسساتها وضمان احترام حقوق الإنسان.

وقد لاحظت المكسيك، التي تشارك في الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، رغبة الرئيس مويس في تعزيز حوار وطني جديد يفسح المجال لمستقبل يسوده الازدهار. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم حكومة هايتي وأن تراعي أولوياتها. ويجب علينا أن نشجع هايتي على تركيز تنميتها – شأنها شأن سائر الدول – على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حتى يتمكن شعبها من جني ثمار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

والأمم المتحدة لديها فرصة فريدة في هايتي لإثبات أننا نواجه نماذج جديدة وأن لدينا أساليب جديدة في العمل – فقد انتقلنا من إدارة النزاعات إلى تنسيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعتبر الوقاية والصلات القائمة بين السلم والأمن والتنمية أمثلة ملموسة على الإطار المتجدد للسلام المستدام. وينبغي النظر إلى التركيز الجديد للبعثة وتنسيقها اللازم مع الفريق القطري، بوصفه فرصة لتنسيق جهود مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع وكالات الأمم المتحدة، سواء في الميدان أو على مستوى الأمانة العامة .

إن على الأمم المتحدة دينا أخلاقيا واقتصاديا لشعب هايتي. ولم نجد بعد استجابة مناسبة للمشاكل الناجمة عن وباء الكوليرا الرهيب وذلك من أجل توفير الرعاية المناسبة لأسر الضحايا والمتضررين. ولم يعد بوسعنا إرجاء تنفيذ حل عملي يتيح لنا إغلاق هذا الفصل المحزن من وجود الأمم المتحدة في هايتي.

وقد شاركت المكسيك مع جامايكا في تيسير قرار الجمعية العامة ٣١٤/٧١ المعنون ”نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي“، الذي تعترف فيه الجمعية بمسؤولية المنظمة تجاه شعب هايتي فيما يتعلق بالآثار المدمرة لهذا المرض على الشعب الهايتي. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء للنظر في إمكانية المساهمة بالأرصدة غير المنفقة والإيرادات من الأرصدة الدائنة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة الأخيرة لأشكر جميع المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين كانوا جزءا من بعثة الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٣الماضية، على التزامهم. وعلى وجه الخصوص، تشيد المكسيك بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم سعيا إلى تحقيق مستقبل أفضل للشعب الهايتي المحبوب. ولن ننساهم أبداً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري بريتويت، على إحاطتها الإعلامية، وأؤكد مجددا تقدير حكومة بلدي لقيادتها. كما أرحب بإسهام الممثل الدائم لهايتي، السفير دونيس ريغيس.

أود أن أبدأ بالثناء على الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على بذلها جهودا ملموسة للعمل معا بشأن جدول أعمال تشريعي مشترك يشمل أكثر من ٥٠ من مشاريع القوانين لتعزيز مهام الدولة وضمان تخطيط إقليمي أفضل وتحسين بيئة الأعمال التجارية في البلد. إن ''قافلة التغيير'' التي تهدف إلى تنشيط القطاعين الزراعي والبيئي وقطاع النقل، مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها لحوار وطني واسع النطاق تكوين رؤية مشتركة حول أولويات الإصلاح التي تعالج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا. وانضمت البرازيل إلى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في زيارته السنوية إلى واشنطن، وبور – أو – برانس لدراسة سبل تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي دعماً للإنعاش الاقتصادي والتنمية. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في أهمية الانتقال المسؤول من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي استنادا إلى تخطيط واقعي والملكية الهايتية.

والبرازيل ملتزمة تماما بسلاسة الانتقال الأمني في هايتي. وفي الشهر الماضي، اختتم العنصر البرازيلي تسليم المهام الأمنية إلى الشرطة الوطنية في مقاطعة سيتي سولاي، بور – أو – برانس، بالتنسيق الوثيق مع عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه، تقاسم الدروس المستفادة من أكثر من ١٠ سنوات من العمليات في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من أن قدرات الشرطة الوطنية الهايتية قد تحسنت في السنوات الأخيرة، فمن المهم تسليط الضوء على التحديات المتبقية الكبيرة التي تواجه هذه المؤسسة الفتية. فعدد ضباط الشرطة لا يزال غير كافيا، وهو يعادل نصف المعايير العالمية للأمن العام. كما يحتاج التدريب والإدارة إلى تحسين ودعم كبيرين. ونعتقد أن التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي واقت عليه للتو الحكومة الهايتية، ستكون حاسمة خلال الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

ونحن نتفق مع الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/604)، وهي أن نجاح بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سيتوقف إلى حد كبير على قدرتها على أن تقيم بسرعة علاقةً تقوم على الشراكة والتفاهم والتعاون مع الحكومة بشأن التحديات ذات الأولوية التي يتعين التصدي لها في البلد وستكون القيادة الجريئة من جانب الحكومة أمر حيوي لتوطيد التقدم المحرز حتى الآن.

إن الإشارة في تقرير الأمين العام إلى ''ولاية مدتها سنتان'' ليست الصيغة الدقيقة المعتمدة في قرار المجلس دقيقة ٢٣٥٠ (٢٠١٧) ونصها ''إطار زمني متوقع مدته سنتان'' – وهو قرار أكثر مرونة يتماشى مع الظروف على أرض الواقع. فاستباق إغلاق البعثة الذي لم يتم بعد قد يخل بعملها وتنفيذ ولايتها.

ويسرنا رؤية أن تقرير الأمين العام يقر بأهمية المشاريع السريعة الأثر التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة دعما للشرطة الوطنية الهايتية في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أنه ينبغي لهذه الأداة الهامة أن تكون موجودة في الجزء الذي يصف عمليات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وينبغي للتخطيط الجاري أن يعكس وينفذ على النحو الواجب قرار المجلس ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، بما في ذلك الفقرة ١١ منه، التي تنص على أنه

''يقرر أن جهود بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في مجال سيادة القانون، بما في ذلك

الجهود الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر، حسب الاقتضاء، ستكون جزءا من استراتيجية تهدف إلى تحقيق انتقال متواصل وتدريجي إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية‘‘.

لقد أدت تلك المشاريع دورا هاما في دعم الاستقرار والأهداف الأساسية، وستكون حاسمة في توطيد سيادة القانون في هايتي.

أحاطت البرازيل علما مع التقدير بزيارة المجلس إلى هايتي في الشهر الماضي، وهي زيارة كانت تهدف إلى تجديد الدعم لحكومة وشعب هايتي وجمع العناصر المباشرة للانتقال الناجح من البعثة الحالية إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. من الجدير بالذكر أن الإحاطة الإعلامية عن الزيارة التي تمت في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7994) أوضحت للعديد من أصحاب المصلحة بأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي تشكلت بموجب الفصل السابع من الميثاق لم تقر بالتقدم الكبير الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال ١٣ عاما من العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ عدم التطرق إلى مسألة الكوليرا في كل جلسة بوصفها أحد الشواغل الخطيرة التي تتطلب اهتمامنا. وينبغي تمكين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من دعم تنفيذ النهج الجديد للأمم المتحدة نحو وباء الكوليرا في هايتي. ولا يزال دعم البرازيل ثابتا لهذا النهج. وسنواصل التعاون مع القطاع الصحي في هايتي، بما في ذلك من خلال المبادرات الثنائية، من قبيل المستشفيات الثلاثة ومركز التأهيل التي تدعمها الحكومة البرازيلية بميزانية بلغ مجموعها حتى الآن ٩٠ مليون دولار. وبما أن الأمم المتحدة بصدد إعادة تشكيل وجودها في البلد، نعتقد أن بوسع هايتي أيضا أن تستفيد من دعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام البرازيل الطويل الأجل وتضامنها مع هايتي، وثقتنا بعزم شعب هايتي على المثابرة والنجاح في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي، تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/604) وأشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الإعلامية. وأشكر أيضا الممثل الدائم لهايتي على بيانه.

في ١٣ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي تم بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر. كذلك أرسى القرار الإطار القانوني للانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي التي سيتمثل دورها في تعزيز سيادة القانون، والمؤسسات الشُرطية، والحماية، وحقوق الإنسان. لقد اضطلعت البعثة بدور رئيسي في مجال توفير الأمن لشعب هايتي لمدة ١٠ سنوات تقريبا، بما في ذلك كفالة الأمن في الأوقات العصيبة، على سبيل المثال خلال الانتخابات الأخيرة. وما برحت جزءا هاما من الأمن في هايتي.

إن عدم الاستقرار المؤسسي المطول الذي اتسمت به العملية الانتخابية في هايتي يبدو أنه قد انتهى أخيرا. وإكمال العملية مكّن هايتي من انتخاب رئيس بشفافية ومصداقية وبأغلبية كبيرة. وتجددت الجمعية الوطنية، بينما تم تشكيل حكومة جديدة مع برنامج نال ثقة الجمعية. ونرحب بعودة

البلد إلى النظام الدستوري وفقا لإرادة الناخبين، بالرغم من الصعوبات الهائلة في معالجة جوانب الضعف المنهجية. وهذا عنصر حيوي في ضمان تمكين هايتي من التعامل مع العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بالنظر إلى ما كان عليه الحال خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الجهود التي يبذلها الجميع من أجل ضمان الاستقرار والأمن ستظل هامة جدا في عملية توطيد دعائم الديمقراطية. وثمة عنصر رئيسي لكفالة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاح الشامل للنظام الانتخابي إذا ما أرادت هايتي تجنب حدوث أزمات جديدة واستعادة ثقة الناس. وحتى يتحقق ذلك، سيظل الاتحاد الأوروبي شريكا مخلصا لجمهورية هايتي وملتزما بدعمها بالتشاور مع شركائه أثناء هذه المرحلة الحساسة، بما في ذلك من خلال الإصلاحات اللازمة.

نقر بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والاستعاضة عنها بكيان أصغر، أي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي ستركز على دعم الشرطة الوطنية الهايتية. وفي هذا الصدد، أولينا اهتماما جديا إلى تعليقات أعضاء مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه خلال الإحاطة الإعلامية عن زيارة المجلس إلى هايتي قبل بضعة أيام (انظر S/PV.7994). وفي رأينا، إن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال هشة جدا، لذلك نرى من الضروري استكمال أعمال تعزيز إضفاء الطابع المهني على الشرطة الهايتية. وعندما يحين الوقت خلال الفترة الانتقالية، يجب أن نتأكد من أنه تم الإعداد جيدا لاستمراريتها اللازمة، إذ أن أمن ورفاه المواطنين، والاستقرار في البلد ككل، يتوقف على ذلك. وفي ذلك السياق، نرحب بالاهتمام الخاص الذي يوليه تقرير الأمين العام لسيادة القانون وقضايا حقوق الإنسان، ونحث على إعادة النظر فيها بمزيد من التفصيل مع توضيح المراحل والمسؤوليات ذات الصلة.

في الختام، أود أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للمساهمة الكبيرة لبعثة الأمم المتحدة في الحالة الأمنية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. ونتوقع أيضا أن نرى بعض الردود على سائر الجوانب الحيوية للبعثة، لأنه من المهم أن نتعلم من الماضي إذا أردنا تحسين جهودنا في المستقبل. ونرحب بالأعمال التحضيرية للمرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تصمم بعناية لضمان استمرارية جهودنا المشتركة. أما الآن فإن تسلسل الأحداث سيترك للدولة الهايتية في نهاية المطاف تولي المسؤولية الكاملة عن أمن وحماية مواطنيها، وهي مسؤولية يجب التخطيط لها بالتفصيل والشروع في تنفيذها. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان على الصعيد الأمني وبلوغ العدالة النزيهة للجميع. ومن الجوهري ضمان إعداد الشرطة الهايتية والنظام القضائي إعدادا ملائما بغية تولي جميع المهام التي تقوم بها حاليا بعثة الأمم المتحدة.

سيدعم الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي السلطات الهايتية في تعزيز التزامها وجهودها لضمان مستقبل أفضل، في جو يسوده السلام والديمقراطية والرفاه لجميع أبناء الشعب الهايتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إعطائي الكلمة للمشاركة في مناقشة اليوم التي تأتي في وقت حاسم بالنسبة لهايتي، إذ أنه، بدعم من مجلس الأمن وفريق أصدقاء هايتي التابع لمنظمة الدول الأمريكية وكولومبيا عضو فيه، يقوم أبناء هايتي بخطوة جديدة في الاتجاه الصحيح من أجل بناء بيئة يسودها السلام المستدام، مع التركيز بوجه خاص على العدالة. وأود أيضا أن أشكر السيدة ساندرا أونوري بريتويت، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/604) وعلى الالتزام الذي أظهرته تجاه الشعب الهايتي والأمم المتحدة خلال سنوات طويلة من اضطلاعها بمهامها.

يوم الجمعة، خلال اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١٤/٧١ بشأن النهج الجديد للأمم المتحدة نحو وباء الكوليرا في هايتي، وكان بلدي أحد مقدمي مشروع القرار، أصبح من الواضح أن للأمم المتحدة تأثيرا أكبر على أرض الواقع فيما يتعلق بالواجب الأخلاقي عندما تنفذ ولاياتها على أساس خريطة طريق دقيقة وشاملة تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل قضية، مما يمكنها من تحسين تخصيصها للموارد، وبذل الجهود الرامية إلى التصدي للصراعات والأزمات الإنسانية، وفي هذه الحالة، توطيد السلام. ويسلم بلدي بالعملية السياسية التي أحرزتها هايتي، كما وصفها التقرير وسفير هايتي، ومما لا شك فيه أنها ساعدت اعتبارا من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، على الانتهاء رسميا من أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبدء بمرحلة جديدة قادرة على التركيز على دعم العدالة من خلال بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وتعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا أن المسار المؤدي إلى بناء مجتمعات سلمية شاملة للجميع وتتمتع بالرخاء يقترن بقوة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون – وهو تحد سندعم هايتي في مواجهته والتصدي له. وتحظى الجهود المبذولة لضمان اعتماد شعب هايتي على قوة شرطة مهنية وأكثر قوة بدعم حكومة كولومبيا عن طريق نشر الرجال والنساء من أفراد شرطتنا، فضلا عن تقديم التدريب في بلدنا لوحدات الشرطة النسوية الوطنية الهايتية التي نعرب اليوم عن التزامنا بمواصلة دعمها. ومع ذلك، يجب أن تكون الخطوة التالية – بطبيعة الحال – إحراز تقدم في تعزيز النظام القضائي بحيث يشمل مسار تحقيق العدالة إنشاء مؤسسة مواتية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان.

وفي تقريره عن العام ٢٠١٧ أوضح الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أنه سيواصل العمل لزيادة التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في التصدي للتحديات التي تواجه الهايتيين، ليس في مواجهة وباء الكوليرا فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وتحقيق التنمية المستدامة، كي تتمكن هايتي من مواجهة التحديات التي ستواجهها بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبدء البعثة الجديدة، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تحسين آفاق التنمية في البلد.

ويعود تاريخ الصداقة والتعاون بين هايتي وكولومبيا إلى استقلال بلدنا، حين منحت هايتي سيمون بوليفار الفرصة لإعادة هيكلة قواته ومواصلة المسار مرة أخرى نحو استقلال شعوبنا. وعليه، لم يكن ممكنا أن يتحقق لنا الاستقلال لولا ذلك الدعم. ولذلك السبب على وجه التحديد، أود أن أذكّر بعبارات الرئيس سانتوس كالديرون التي أعرب عنها عند ترؤسنا لمجلس الأمن في عام ٢٠١١:

”إن الهايتيين يتوقون إلى أن يكون صوتهم مسموعا. والمجتمع الدولي الذي لا يأخذ في الاعتبار آراء الهايتيين في مشاكلهم لا يخدم هايتي.“ (S/PV.6510 صفحة ٣) .

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي التي تشمل الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا كولومبيا، الولايات المتحدة، وبلدي بيرو.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة آخر تقرير للأمين العام (S/2017/604) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المقدم بطلب من مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المتخذ في ١٣نيسان/أبريل.

وترحب مجموعة أصدقاء هايتي بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوري بريتويت بريثوبتي، وتشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وعلى الدور الذي

تضطلع به لدعم العملية السياسية في هايتي، فضلا عن دورها في التأهيل المهني للشرطة الوطنية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في البلد.

وترحب مجموعة الأصدقاء أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المتخذ في ١٣ نيسان/أبريل. وتشيد المجموعة بالدور الهام الذي اضطلعت به البعثة في تعزيز الاستقرار والأمن في هايتي. وتعرب المجموعة عن تقديرها وامتنانها العميقين لموظفي البعثة ولجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في البعثة. وعلاوة على ذلك، تشيد المجموعة بكل الذين أصيبوا أو فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

ويقينا أن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وإرساء ثقافة سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار الديمقراطي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية يُعدّان عنصرين أساسيين لازمين لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والرخاء في هايتي. وفي ذلك الصدد، يسر المجموعة أن تواصل هايتي إحراز التقدم نحو توطيد الديمقراطية والاستقرار. وتهنئ المجموعة رئيس جمهورية هايتي، السيد جوفينيل مويس على الإجراءات التي اتخذها في الـ ١٠٠ يوم الأولى من تولي منصبه، بما في ذلك مبادرة قافلة التغيير.

وتشدد مجموعة الأصدقاء على أهمية الملكية الوطنية والشمول والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تعزيز العمليات الوطنية لبناء السلام. وتكرر تأكيد أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وتحقيق المزيد من التقدم في قطاعي العدالة والأمن.

وترحب مجموعة الأصدقاء بمواصلة تعزيز التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية وإصلاحها، وترحب بموافقة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان بالخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، فضلا عن نهج بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي إزاء تطوير الشرطة الوطنية الهايتية بطريقة مؤسسية ومهنية في إطار الخطة.

وتشدد المجموعة على استحالة تحقيق الاستقرار أو السلام أو التنمية المستدامة حقا في هايتي في غياب المؤسسات الديمقراطية وتعزيز العمليات الديمقراطية. وتشيد المجموعة في ذلك السياق، بالتقدم المحدود المحرز نحو تحسين أداء المؤسسات القضائية وإقامة العدل. وتؤكد مجموعة الأصدقاء على أهمية تعزيز سيادة القانون عن طريق توطيد المؤسسات الهايتية، وتؤكد مجددا أهمية دور البعثة وخلفها – بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي – في دعم الدولة الهايتية بواسطة تحسين هياكل الحوكمة والشفافية واستقلال السلطة القضائية، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لولايتي كلتيهما. وفي ذلك الصدد، تحث مجموعة الأصدقاء حكومة هايتي على إحراز تقدم في مجالي العدالة وحقوق الإنسان.

وتسلّم المجموعة بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال، ومراعاة الأصول القانونية ومكافحة الجريمة والعنف الجنسي والجنساني، ووضع حد للإفلات من العقاب والاحتجاز التحفظي لفترات طويلة، علاوة على تعزيز المساءلة، تعتبر جميعا أمورا أساسية لكفالة سيادة القانون وتوفير الأمن في هايتي، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء. وتؤكد مجموعة الأصدقاء أهمية تكليف السلطات الهايتية وزارة حكومية محددة بتولي ملف حقوق الإنسان.

وترحب مجموعة الأصدقاء بقرار الجمعية العامة A/RES/71/161 المعنون ”نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي“ والذي يهدف إلى تحديد جهود المنظمة الرامية إلى القضاء على انتقال عدوى الكوليرا والتصدي لمعاناة ضحاياها. وترحب المجموعة بانخفاض عدد الحالات المشتبه فيها وكذلك الوفيات المتصلة بالكوليرا نتيجة لزيادة الاستجابة للوباء. وترى المجموعة أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا. وتدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في صندوق الأمم المتحدة

الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي دعما للنهج الجديد، بما في ذلك إعادة توجيه الفائض من رصيد ميزانية البعثة للعامين ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى الصندوق حيثما أمكن ذلك.

وترحب المجموعة أيضا بتعيين الأمين العام السيدة جوزيت شيران، مبعوثة خاصة لهايتي، والتي ستتولى قيادة التنفيذ الكامل لنهج الأمم المتحدة الجديدة للحد من آثار الكوليرا، فضلا عن دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام في هايتي بحلول عام ٢٠٣٠ وتنفيذ خطة العمل.

وتشير مجموعة الأصدقاء إلى أن هايتي قد أحرزت تقدما ملحوظا، غير أنها لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة، لا سيما في أعقاب إعصار ماثيو. وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة ببعثة فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي قدمت توصيات إلى الفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة بشأن كيفية تحسين فعالية هيكل المساعدة الإنسانية وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، واتّباع نهج أكثر استراتيجية للحماية.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد مجموعة الأصدقاء أن التقدم في مجال إعادة إعمار هايتي، فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهايتي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الدولية المنسقة الفعالة التي تستحق الثناء، علاوة على بناء قدرات المؤسسات الهايتية كي تتمكن من الاستفادة من هذه المساعدة، أمر حاسم لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. وتعيد المجموعة التأكيد على ضرورة اقتران الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهي جهود تضطلع فيها حكومة هايتي بدور رائد، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري.

وتشيد مجموعة الأصدقاء بالإسهام الهام من جانب بعثة الأمم المتحدة في جهود تحقيق الاستقرار في هايتي. فهي قد شرعت في تنفيذ خطة الانسحاب الشامل، بما في ذلك العناصر العسكرية والشرطية والمدنية.

وفريق الأصدقاء يرحب بانتهاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري من وضع خطة انتقالية مشتركة واعتماد تلك الخطة تتويجاً لعملية التخطيط الشامل التي بدأت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويؤكد فريق الأصدقاء مجدداً تضامنه والتزامه إزاء شعب هايتي وحكومتها في تطلعهما إلى الاستقرار وإعادة الإعمار والانتعاش والتنمية الاقتصادية وتوطيد الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة.

تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل بيرو باسم فريق أصدقاء هايتي، وتود أن تدلي بالتعليقات الموجزة الإضافية التالية.

نشكر الممثلة الخاصة، السيدة ساندرا أونوري بريتويته، على عرضها للتقرير الأخير للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) (S/2017/604) ونكرر الإعراب عن دعم بلادنا الكامل لجهودها.

ونؤكد مرة أخرى على العمل الهام الذي قام به جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الذين اضطلعوا بولايتهم المتمثلة في مساعدة هايتي على التحرك صوب السلام والتنمية المستدامين، على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتهم، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المدمرة. ونجدد التهنئة للرئيس جوفينيل مويس على انتخابه وعلى الإجراءات التي اتخذها خلال المائة يوم الأولى في منصبه، والرامية إلى توطيد الديمقراطية وإنعاش الاقتصاد الهايتي.

وتود الأرجنتين أن تسلط الضوء على الإنجازات التي شهدناها خلال الفترة التي سبقت انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم

العدالة في هايتي، ولا سيما التقدم المحرز في الجوانب المتصلة بتنفيذ ولاية البعثة الجديدة المهمة في المستقبل والمتمثلة في المساعدة على توطيد مؤسسات سيادة القانون والنهوض بالشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد وحمايتها.

ونحن نؤيد خطة الانتقال والاستراتيجية السياسية التي وضعها الأمين العام، على النحو الوارد في التقرير المقدم لنا للنظر فيه. وبدون الإخلال بكل ما تقدم، من المفهوم أنه على الرغم من أن القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) يتوخى إطاراً زمنياً للبعثة الجديدة مدته سنتان، فإن عمر البعثة أو مدتها يجب أن يتوقف على الحالة في الميدان لا أن تحددها آجال زمنية صارمة، حتى يتسنى تلافي أي انسحاب سابق لأوانه من شأنه أن يعرض الإنجازات التي تحققت طوال فترة ١٣ عاماً من عمر البعثة في البلد للخطر.

علاوة على ذلك، وكما هو متوقع في القرار المذكور أعلاه، نرى أن من الضروري أن تشمل البعثة الجديدة مشاريع سريعة الأثر التي استفاد منها أكثر من مليوني شخص خلال السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ من خلال تمويل الأنشطة ذات الصلة بسيادة القانون والحوكمة والهياكل الأساسية العامة وتوفير مياه الشرب المأمونة. والأرجنتين تعتبر أن هذه المشاريع، إلى جانب المشاريع الرامية للحد من العنف المجتمعي، أمر حيوي من أجل المضي قدماً في بناء السلام واستدامته في هايتي، فضلاً عن إقامة علاقات قائمة على التعاون والثقة بين تواجد الأمم المتحدة وشعب هايتي.

وقد رحبت الأرجنتين في السابق بتعيين السيدة جوزيت شيران مبعوثاً خاصاً للأمين العام وتكليفها بوضع استراتيجية شاملة لتنفيذ تركيز المنظمة الجديد على الكوليرا في هايتي ودعم الجهود التي تبذلها هايتي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن دواعي سروري البالغ أن أتشاطر مع المجلس حقيقة أن بلدي، الأرجنتين، أعلن مؤخراً عن التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة للكوليرا في هايتي. ونحن على ثقة من أن البعثة الجديدة ستسهم في تنفيذ النهج الجديد المشار إليه بشأن الكوليرا.

إن انسحاب المستشفى العسكري الأرجنتيني في آب/أغسطس الماضي وإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا يعني بأي حال من الأحوال قطع علاقاتنا مع هايتي، خاصة وأننا، بالإضافة إلى مواصلة تعاوننا الثنائي، سنوفر ضباط الشرطة المدنية وقدرات محددة، خصوصاً في إطار ولاية البعثة، تهدف إلى تعزيز وكفالة التطوير المهني للشرطة الوطنية الهايتية.

وفي هذا الصدد، ودون الإخلال بالقرارات السيادية التي قد تتخذها هايتي بشأن المسائل المتصلة بأمنها ودفاعها، فإننا نثق بأن النشر المقرر للقوات المسلحة في البلد في نهاية الأمر لن ينتقص من التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية التي أبرمت مؤخراً لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الأرجنتين بهايتي، وأشيد بعمل السيدة أونوري بريتويته وجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة. ونود أيضاً أن نكرم ذكرى أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة مهمتها النبيلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا للسيدة ساندرا أونوري بريتويته، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، على إحاطتها الإعلامية التي استمعنا إليها. ونرحب كذلك بحضور الممثل الدائم لهايتي، السفير دنيس ريجيس هنا صباح اليوم.

وشيلي تؤيد البيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم فريق أصدقاء هايتي.

في تموز/يوليه، وصلت السفينة سارجنتو ألديا إلى فالباريسو، لتعيد إلى الوطن آخر القوات الشيلية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبذلك اختتمت مشاركة شيلي لأكثر من ١٢ عاما في البعثة. وعلى الرغم من أن تواجدنا العسكري يقترب من نهايته، فإن المبادئ التي ألهمت مشاركتنا في المقام الأول لا تزال في محلها. فإلى جانب دعم المعايير الأمنية في البلد، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات الشرطة، تركز إسهامنا في هايتي أيضاً على مجموعة واسعة من المهام الرامية إلى دعم المجتمعات المحلية، بما في ذلك إصلاح وإعادة بناء المؤسسات التعليمية، وبناء رياض الأطفال وتمويل المنح الدراسية، في جملة مجالات التعاون الأخرى. وسيستمر دعمنا وتعاوننا، جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة الأخرى وأصحاب المصلحة، واسترشاداً بأولويات هايتي، في سعينا إلى زيادة تعزيز الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية.

وتقرير الأمين العام (S/2017/604) يورد تفاصيل الإنجازات الرئيسية في تحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك التقدم المحرز في توطيد الديمقراطية هناك. ونهنئ الرئيس جوفينيل مويس على الإجراءات التي اتخذها خلال أول ١٠٠ يوم من عمله، بما في ذلك مبادرة ”قافلة التغيير“ التي نأمل أن ترسي الأساس لقيام هايتي أكثر إنصافا. ونرحب أيضاً بوضع جدول أعمال تشريعي تمشياً مع الطريقة التي تتضافر بها جهود شعب هايتي من أجل تحقيق هدف مشترك. وهذه المعالم تمثل فرصة لا يمكن أن نسمح بإفلاتها من أيدينا إن كنا نريد تعزيز مبدأ الملكية الوطنية وتعزيز أوجه التآزر الضرورية مع المجتمع الدولي.

إن دعم الأمم المتحدة لهايتي سيظل أساسياً في عملية التوطيد والانتقال. ونرحب بالخطة المشتركة بين البعثة والفريق القطري، التي تم التوصل إليها من خلال عملية تخطيط دقيقة. ونؤكد من جديد أننا يجب أن نراعي الظروف على أرض الواقع في كل الأوقات، ولا سيما الحاجة للتنسيق بين جميع أصحاب الشأن. ولا يمكننا أن نسمح بتقويض المكاسب التي تحققت على طريق تحقيق الاستقرار والتنمية.

وما من شك في أن التحدي الإنساني الرئيسي الذي تواجهه هايتي على طريق التنمية المستدامة هو ذلك المتمثل في التصدي لوباء الكوليرا. وإننا نرحب باتخاذ الجمعية العامة مؤخراً القرار ٣١٤/٧١، الذي يدعم نهج الأمم المتحدة الجديد إزاء الكوليرا، وشارك بلدي في تقديمه. ويحدونا الأمل في أن يعزز اتخاذ هذا القرار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء في هايتي من أجل التصدي للكوليرا، ونناشد المجتمع الدولي الإسهام في تمويل هذه الآلية.

أخيراً، لا يفوتني أن أختتم بياني دون أن أسترعي الانتباه إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها السيدة ساندرا أونوري بريتويته لإنجاح العملية. وتعرب شيلي مرة أخرى عن التقدير لالتزامها وفريقها تجاه شعب هايتي والأمم المتحدة.

وختاماً، نؤكد من جديد التزام شيلي إزاء هايتي وشعبها، ونشدد على أهمية مواصلة دعم هذه الدولة الشقيقة التي لها السلطة السيادية على تنميتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.